المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية العقيدة والدعوة
الجمعية العلمية السعودية
لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب

مجلة الدراسات العقدية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ مُتَخَصِّصَةٌ

السّنة (16) - العدد (33) - رجب (1445هـ) - يناير (2024م)

متعلَّقات القَدْرِ المشترك في باب الصفات

- دراسة تحليليَّة -

Relating to al-Qadr al-Mushtarak in the chapter of [Allah's] Attributes

- an Analytical Study -

إعداد :

د / فهد بن كريم بن محمد الأنصاري

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بقسم الدِّراسات الإسلاميَّة في كليَّة العلوم والآداب بالمخواة بجامعة الباحة

Prepared by :

Dr. Fahd bin Kareem bin Mohammad Al-Ansari

Saudi academic, associate professor in the Department of Islamic Studies at the College of Science and Arts in Al-Makhwah at the University of Al-Baha

Email: Fahad1569@hotmailcom

تاريخ استلام البحث A Research Receiving Date			تاريخ اعتماد البحث A Research Approving Date	
١٤٤٤/٢/٢٩هـ	25/9/2022 CE		١٤٤٤/٧/١٧هـ	8/2/2023 CE
	تاريخ نشر البحث A Research publication Date			
	١٤٤٥/٧/١هـ	13/1/2024 CE		
	DOI : 10.36046/0793-016-033-002			

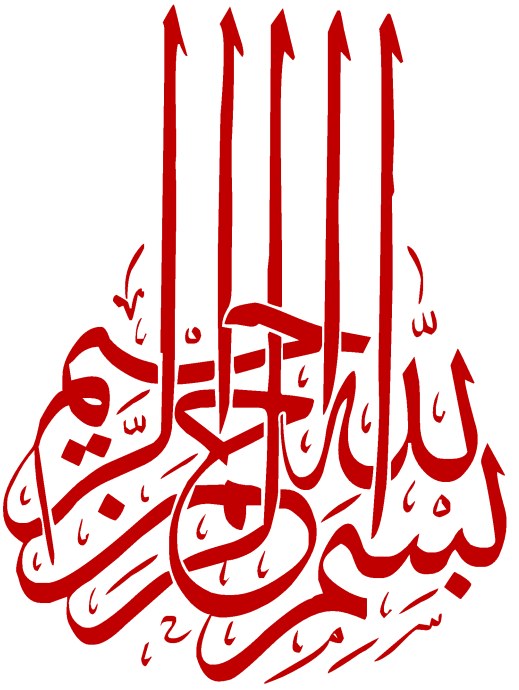
بسم الله الرحمن الرحيم

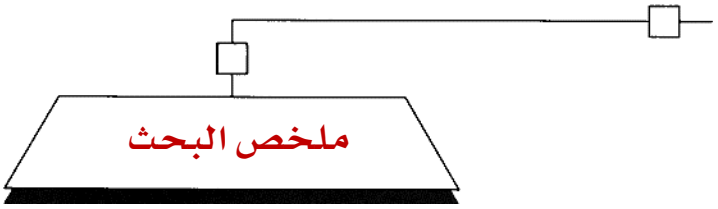

عنوان البحث: متعلقات القدر المشترك في باب الصفات – دراسة تحليليَّة –.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الكشف عن الاختلاف الحاصل في الأسماء والصفات، وأنه جاء من جهة الاشتراك اللفظي ومتعلقاته.

وقد جاء البحث في تمهيد بين فيه أهمية الألفاظ والمصطلحات في باب الصفات.

ومبحثين: الأول: في المراد بالقدر المشترك وحقيقته باب في الصفات.

والثاني: في متعلقات القدر المشترك بين في علاقة القدر المشترك بكل من التفويض، والمتشابه، والكيفية، والتنزيه، والتجسيم، والتشبيه.

ثم ختم البحث بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات ومن النتائج: أهمية العناية بالقدر المشترك في باب الصفات، وأنَّ محور الخلاف القائم إنما هو من جهة اللبس فيه، وأنَّ الإهمال في هذا الباب يؤدي إلى مفاسد خطيرة في ديننا أهمها نسبة الغلط والانحراف إلى نصوص الوحيين.

وأمَّا التوصيات؛ فإنَّ الدراسات في هذا الباب لا تزال شحيحة؛ ولذا يحث الباحث بالمزيد من الأبحاث في هذا الباب سواء في باب الأسماء والأحكام، أو في باب القدر، بل وأثر اللبس في القدر المشترك في انحراف الطوائف الإسلاميَّة.

الكلمات المفتاحيَّة: (متعلَّقات – القَدْرُ – المشترك – الصفات).

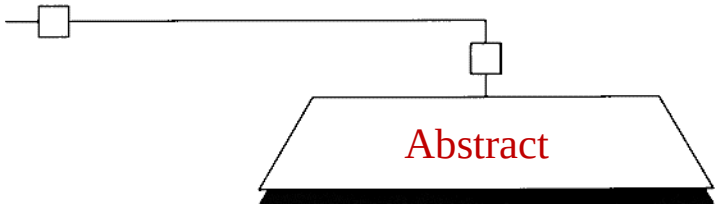

Title: " Relating to al-Qadr al-Mushtarak in the Chapter of Allah's Attributes - An Analytical Study".

Research Objectives: This study aims to uncover the differences in the chapters of Divine Names and Attributes, which arise from the common linguistic factor its related matters.

The research begins by emphasizing the significance of terminology in the domain of Divine Attributes.

The study is divided into two main sections:

The first section addresses the meaning of al-Qadr al-Mushtarak and its reality in the context of Divine Attributes.

The second section explores the various aspects related to al-Qadr al-Mushtarak, including their relationship with delegation (Tafweed), unspecific meanings (Mutashabih), modality (Kayfiyyah), transcendence (Tanzih), anthropomorphism (Tajsim), and similitude (Tashbih).

The research concludes by summarizing the key findings and recommendations. Among the findings is the importance of paying attention to al-Qadr al-Mushtarak in the realm of Divine Attributes. It highlights that the core of existing disputes lies in the ambiguity within this context and that neglecting this area leads to serious deviations in our religious beliefs, primarily through misinterpretation and deviating away from the texts of revelation.

As for the recommendations, the research emphasizes the scarcity of studies in this area, encouraging further research in both the domain of Divine Names and rulings as well as Divine Decree. Verily, misinterpretations in al-Qadr al-Mushtarak have led to the deviance of Islamic sects.

Keywords: (Related Matters - Factor - Common - Attributes).

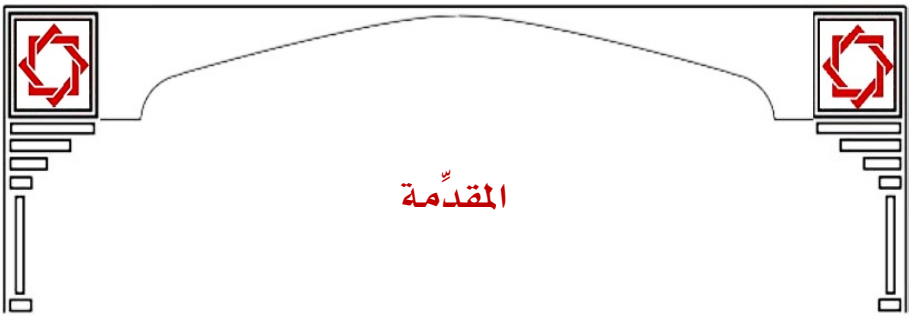

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فإنَّ الاختلاف في الأصول والفروع في أمَّة الإسلام ماض إلى أن تقوم الساعة قدرًا كونيًّا لا محيص عنه، بداية من جيل الصحابة وانبثاق أول الفرق إلى الساعة، سواء في عقيدتها أو شريعتها أو منهجها لغايات يعلمها الله ﷻ، قد يظهر بعضها وقد يعلمها بعض الخلق دون البعض.

ولعل من تلك الغايات المدرجة في رحم ذلك الاختلاف؛ أن يقام حق الجهاد بالحرف والكلمة المناط بأهل العلم على وجهه والتواصي بالحق بين أبناء الملة.

ومن الاختلاف القائم في أمَّة الإسلام الاختلاف في صفات الله ﷻ بين إثبات ونفي، وما يكون لله وما ينزه عنه.

والمتأمل يجد أنَّ أكثر الاختلاف الحاصل فيه إنما هو من جهة القدر

المشترك ومتعلقاته[١]، ورغم أهمية المسألة إلَّا أنَّ الناظر في الأطروحات العلمية المعاصرة يرى القصور في المسألة من جهة الدراسة حيث لم تؤخذ دراسات فيها حسب علمي[٢].

وحيث إنَّ أصل المسألة التي حصل بسببها النزاع في باب الصفات من جهة المثبتين والنافين هو متعلقات اللفظ المشترك، ولقلة الكتابة في هذا الباب على حدة وعوز المكتبة الإسلامية جاء هذا البحث؛ متعلقات القدر المشترك في باب صفات الله ﷻ دراسة تحليلية. وقد جاء في مقدمة بينتُ فيها أسباب اختيار الموضوع، وتمهيد بينتُ أهمية الألفاظ والمصطلحات في باب الصفات، ومبحثين:

المبحث الأوَّل: المراد بالقدر المشترك.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة القدر المشترك في الصفات.

المطلب الثاني: الفرق بين حقيقة المعنى وأصل المعنى.

المطلب الثالث: الوجود الذهني والوجود الخارجي.

---

(١) انظر: الرد على الجهمية والمعطلة للإمام أحمد (١٠٥) منهاج السُّنة لابن تيمية (٦٥/٢) (٥٢٦/٣) مسألة في توحيد الفلاسفة لابن تيمية (٣٧) الايمان لابن تيمية (٣١٧) ابن تيمية السلفي للهراس (٨١).

(٢) أخذت رسالة علمية بجامعة أم القرى لزميلنا الدكتور/ عبد الرحمن العايد بعنوان القدر المشترك في معاني الصفات بين أهل السُّنة ومخالفيهم وهي رسالة ماجستير غير أنَّ الباحث في رسالته لم يتطرق أبدًا إلى متعلقات اللفظ المشترك؛ أصل بحثنا وصلبه.

المبحث الثاني: متعلقات القدر المشترك.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: علاقة القدر المشترك بالتفويض.

المطلب الثاني: علاقة القدر المشترك بالمتشابه.

المطلب الثالث: علاقة القدر المشترك بالكيفية.

المطلب الرابع: علاقة القدر المشترك باللفظ الظاهر.

المطلب الخامس: علاقة القدر المشترك بالتنزيه.

المطلب السَّادس: علاقة القدر المشترك بالتجسيم.

المطلب السابع: علاقة القدر المشترك بالتشبيه.

ثم ختمت البحث بخاتمة بها أهم النتائج والتوصيات، وفهارس لأهم المراجع والموضوعات، وقد سلكت فيه المنهج المتبع في التخريج والترقيم.

وقد انتهجت في البحث الحياد والتحليل، نسأل الله ﷻ أن يتممه بخير وأن ينفع به الأمَّة، وأن يردها إلى حياض الحق وطريق سيد المرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

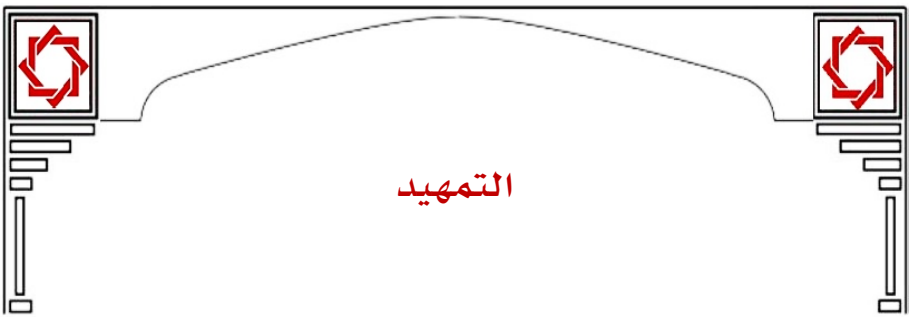

التمهيد

من المعلوم أنَّ من أعظم ما افترضه الله على عباده معرفة شرعه ودينه الذى بعث به محمدًا ﷺ، ولا تتم هذه المعرفة إلَّا بمعرفة ما دلت عليه هذه الشرعة من المعاني والحدود التي هي من الدِّين.

وهذه الحدود معرفتها من الدِّين في كل لفظ هو في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ إذ بها تعرف الشرائع والأحكام؛ ولهذا ذم الله ﷻ من لم يعرف هذه الحدود بقوله ﷻ: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾ [سورة التوبة:٩٧](١).

وبمعرفة حدود ومعاني ومصطلحات الكتاب والسُّنة تعرف حقيقة الشرعة المحمدية بل ومصطلحات كل فن وما أراد أصحابه به ليرفع باب الالتباس والإشكالات الحاصلة بتنوع مراد كل قوم(٢).

وقد اهتم الكتاب والسُّنة النبوية بموضوع المصطلح لعظيم أثره فقال

---

(١) انظر: فتح القدير للشوكاني (٢/٥٠٥).

(٢) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية (٥٧) ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة لسعود العتيبي (٦).

وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٠٤﴾ [سورة البقرة:١٠٤]؛ لخطورة الكلمة وأهميتها ولما تتضمنه من إيهام الخير والشر.

وقد كان من طريقة السلف والأئمَّة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون ألفاظها الشرعية، وينأون عن الألفاظ المبتدعة في أبواب الدِّين، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحمل الحق والباطل استفصلوا معناه وتوقفوا في لفظه ونسبوه للبدعة حماية لجناب الشريعة وسدًّا لباب الاختلاف(١).

وكثرة الاختلاف والالتباس ونسبة الغلط لنصوص الوحيين فينصر الباطل ظنًّا أنه الحق، ويرد الحق ظنًّا أنه الباطل إنما بسبب الألفاظ المبتدعة المجملة؛ لما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة. يقول ابن تيمية: «ومن أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله ﷺ أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها»(٢).

ومع دخول المصطلحات المحدثة والألفاظ المجملة التي تشتبه معانيها في جملة البدع المنهي عنها فإنَّ من آثارها السيئة؛ إثارة الحيرة والشك

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/٢٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢/١٠٦) وانظر: درء التعارض لابن تيمية (١/٢٧١).

والاضطراب(١).

فعليك بالتفصيل والتمييز فالإ ... طلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ ... أذهان والآراء كل زمان(٢)

والمقصود أنَّ من أعظم ما ينبغي أن يتنبه له في هذا الباب العناية بتحرير المصطلحات وسبر معانيها لا سيما إن لم ينطق بها نصوص الشرع حتى لا يلتبس الحق بالباطل.

(١) المصدر السابق بتصرف يسير (١/٢٧٥)

(٢) نونية ابن القيم المسماة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٢/٢٣٧).

المبحث الأوَّل:

المراد بالقدر المشترك

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: حقيقة القدر المشترك في الصفات

المطلب الثاني: الفرق بين حقيقة المعنى وأصل المعنى

المطلب الثالث: الوجود الذهني والوجود الخارجي

المطلب الأوَّل:
حقيقة القدر المشترك في الصفات

أوَّلًا: الألفاظ تنقسم إلى قسمين:

ألفاظ مختلفة في اللفظ، وألفاظ متفقة.

فالأول: الألفاظ المختلفة في اللفظ؛ وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الألفاظ المترادفة؛ وهي مختلفة الألفاظ والمعنى واحد. كالجلوس والقعود، وأقبل وأتى عند من يجعلهما مترادفين.

الثاني: الألفاظ المتباينة؛ وهو ما اختلفت ألفاظها ومعانيها كالسماء والأرض.

الثالث: الألفاظ المتكافئة؛ وهي ما تتفق من وجه وتختلف من وجه؛ كالصارم والمهند، فهي ليست متباينة كالسماء والأرض، ولا متماثلة كالجلوس والقعود(١).

القسم الثاني: الألفاظ المتفقة؛ وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأوَّل: المشترك اللفظي؛ وهو المتفق في اللفظ، المتباين في المعنى كل التباين؛ فلا اشتراك فيه بوجه، كلفظ: العين المقول على الباصرة،

(١) انظر: التعريفات للجرجاني (٢٥٣) مجموع الفتاوى (١١ / ١٤٤) (٢/ ٤٢٧).

والجارية، والذهب، فاللفظ واحد والمعاني متباينة كل التباين. وكلفظ: سهيل المقول على الكوكب، وعلى رجل اسمه سهيل، ونحو ذلك من الألفاظ فالمشترك هو اللفظ الواحد يطلق على أشياء مختلفة بالحد والحقيقة إطلاقًا متساويًا(١).

النوع الثاني: المتواطئ؛ وهو الكلي الذي يكون حصول معناه، وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية كالإنسان، فهو له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسوية.

فهو متفق في اللفظ والمعنى؛ فالإنسان يطلق على زيد وعمرو بالسوية، والحيوان يطلق على الأسد والفرس بالسوية، فالمتواطئ: كلية تدل على أفرادها بالسوية، من غير تباين في المعنى ولا في اللفظ(٢).

النوع الثالث: المشكك، أو المتفق؛ وهو الكلي الذي لم يتساوَ صدقه على أفراده، بل كان حصوله في بعضها أولى من البعض الآخر(٣).

فالمشكك هو ما كان موضوعًا لأمر عام مشترك بين الأفراد، لا على السواء بل على التفاوت، كالوجود بالنسبة إلى الواجب الوجود، والممكن

---

(١) انظر: معيار العلم للغزالي (٨١) التعريفات (٢٧٤) المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٣٧٦/٢).

(٢) انظر: معيار العلم للغزالي (٨١) التعريفات (٥٧)، المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٣٣٤/٢، ٣٧٨).

(٣) انظر: معيار العلم (٨٢ – ٨٣) التعريفات (٢٧٦) المعجم الفلسفي لصليبا (٣٧٨/٢ – ٣٧٩).

الوجود.

وهو من نوع الاشتراك المعنوي، واختلف فيه هل هو نوع من المتواطئ أو غيره؟ والراجح الذي عليه المحققون أنَّ المشكك ليس خارجًا عن جنس المتواطئ، إذ واضع اللغة إنما وضع اللغة بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعًا مختصًّا من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ؛ ولذلك كان المتقدمون من نظار الفلاسفة وغيرهم لا يخصون المشككة باسم، بل لفظ المتواطئ يتناول ذلك كله، فهو إذا قسيم المتواطئ الخاص الذي هو قسم من أقسام المتواطئ العام(١).

وسميت هذه الأنواع مشككة لتشكك المستمع فيها: هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة، أو من قبيل المشتركة في اللفظ فقط؟.

فعلى هذا يكون الاشتراك إمَّا لفظيًّا أو معنويًّا، وإذا ما قلنا: إنَّ المتواطئ من جنس المشترك المعنوي فيكون التقسيم حينئذ ثنائيًّا؛ إمَّا اشتراك لفظي فقط، أو اشتراك معنوي تتفاضل فيه أفراده وهو المشكك أو تتساوى فيه أفراده وهو المتواطئ.

ثانيًا: تعريف القدر المشترك.

القدر المشترك هو معنى كلي ذهني يدل عليه اللفظ قبل الإضافة والتخصيص، ويشترك أفراده في جنسه وأصله مع اعتقاد التفاضل فيما بين أفراده، ويسمى أصل المعنى وأصل الحقيقة، وهو في باب الصفات: الاشتراك

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٤) (٢/ ٤٢٧) (٨/ ١٤٥ – ١٤٧) (٥/ ١٠٥).

في معنى الاسم والصفة المقولة على الرب ﷻ وعلى غيره، وهو ما نفهمه من لغة التخاطب التي نزل بها الوحي، وهو اشتراك بين الأسماء والصفات في أصل المعنى، مع التفاضل والتباين في الحقيقة والكنه(١).

ثالثًا: أهمية القدر المشترك.

تظهر أهمية إدراك القدر المشترك من اعتبارات عدة منها:

١- أنَّ المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلَّا إذا عرف عينها، أو ما يناسب عينها، ويكون بينها قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلَّا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط.

٢- أنه لم يكن لنا فهم الشريعة المحمدية إلَّا بالقدر المشترك؛ فالرسول ﷺ جاء بأمور لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، وأتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها، فيكون بينها قدر مشترك، كالصلاة والزكاة والصوم والإيمان والكفر. وقد يكون الذي يخبر به الرسول ﷺ لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنًى مشتركًا، وشبهًا بين مفردات تلك الألفاظ، وبين مفردات ألفاظ ما علموه في الدنيا

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩٥/٩) صفة النزول ورد الشبهات حولها لعبد القادر الغامدي (٣٤٦) مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين لسليمان الغصن (٧٣) دراسات في الصفات الإلهية في الأروقة الحنبلية لعلاء حسن (٤٥).

بحسهم وعقلهم، فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه شهادة كاملة، ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه(١).

٣- أنَّ بالقدر المشترك تقوم مقاصد الناس ومخاطباتهم فيما بينهم، وبه يعرفون ما غاب عنهم، إذ الأمور الغائبة لا تعرف إلَّا:

-بإدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة.

-عقله لمعانيها الكلية.

-تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية المعقولة.

فهذه المراتب الثلاث لا بد منها في كل خطاب، فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة، فلا بد من تعريفنا للمعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة، والاشتباه الذي بينهما وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، ثم إن كانت مثلها لم يحتج إلى ذكر الفارق. وإن لم يكن مثلها، بين بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك، وإذا تقرر انتفاء المماثلة، كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع من وجود القدر المشترك؛ الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة. ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وتمام الكلام في هذا الباب: أنَّا لا

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/٦٤).

(٢) انظر: المصدر السابق.

نعلم ما غاب عنَّا إلَّا بمعرفة ما شهدناه، فنحن نعرف أشياء بحسنا الظاهر أو الباطن، وتلك معرفة معينة مخصوصة، ثم إنَّا بعقولنا نعتبر الغائب بالشاهد، فيبقى في أذهاننا قضايا عامة كلية، ثم إذا خوطبنا بوصف ما غاب عنا، لم نفهم ما قيل لنا إلَّا بمعرفة المشهود لنا، فلولا أنَّا نشهد من أنفسنا جوعًا وعطشًا، وشبعًا وريًّا، وحُبًا وبغضًا، ولذةً وألمًا، ورضًا وسخطًا، لم نعرف حقيقة ما نخاطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك. فلا بد فيما شاهدناه وما غاب عنا من قدر مشترك هو: مسمى اللفظ المتواطئ، فبهذه الموافقة والمشاركة والمشابهة والمواطئة، نفهم الغائب لنا ذلك، لم نعلم إلَّا ما نحسه ولم نعلم أمورًا عامة، ولا أمورًا غائبة عن إحساسنا الباطن والظاهر؛ ولهذا من لم يحس الشيء ولا نظيره، لم يعرف حقيقته»(١).

ومنها: أنَّ ما أخبر الله ﷻ عنه مما يكون في الدار الآخرة من النعيم والعذاب، وما أخبرنا مما يؤكل ويشرب وينكح ويفرش وغير ذلك لا يفهم إلَّا بوجود القدر المشترك، فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدنيا لم نفهم ما وعدنا به، ونحن نعلم من ذلك أنَّ تلك الحقائق ليست مثل هذه. فبين هذه الموجودات في الدنيا وتلك الموجودات في الآخرة مشابهة وموافقة واشتراك من بعض الوجوه، وبه فهمنا المراد وأحببناه ورغبنا فيه، أو أبغضناه ونفرنا منه وبينها مباينة ومفاضلة، لا يقدر قدرهما في الدنيا، وهذا من التأويل الذي لا

(١) مجموع الفتاوى (٥/٣٤٦).

نعلمه نحن، بل يعلمه الله ﷻ(١).

ومنها: وهو أعظمها أنَّ الله ﷻ يعرف من جهتين: من جهة آلائه وبديع مخلوقاته، ومن جهة ما دلت عليه أسماؤه وصفاته من معانٍ، وهي أعظمها. ولا يمكن إدراك معانيها على الوجه الموجب لتعظيمه ﷻ إلَّا بإدراك معنًى مشتركًا كليًّا يقتضي من المواطأة والموافقة والمشابهة، ما به نفهم ونثبت هذه المعاني لله وإلَّا لم نكن قد عرفنا عن الله شيئًا ولا صار في قلوبنا إيمان به، ولا علم ولا معرفة ولا محبة ولا إرادة لعبادته ودعائه وسؤاله ومحبته وتعظيمه. فإنَّ جميع هذه الأمور لا تكون إلَّا مع العلم، ولا يمكن العلم إلَّا بإثبات تلك المعاني التي فيها من الموافقة والمواطأة ما به حصل لنا ما حصل من العلم لما غاب عن شهودنا(٢).

(١) انظر: شرح حديث النزول لابن تيمية (١٠٤ – ١٠٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (١١١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١ / ٣٨٢) منهاج السُّنة (٢/ ١١٠ – ١١٢)، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٥٧).

المطلب الثاني:
الفرق بين حقيقة المعنى وأصل المعنى

من الضروري أن يعرف أنَّ ثمَّة فرق بين حقيقة المعنى وأصله، إذ كثير من النزاع الحاصل في هذا الباب هو عدم التفريق بين حقيقة المعنى وأصله، وتصور أنهما بمعنى واحد وأنَّ التعبير بأحدهما يغني عن الآخر إذ لا يعدو الأمر في ظنه؛ أن يكونا لفظين مترادفين، والأمر في الحقيقة ليس كذلك بل حقيقة المعنى مغايرة لأصل المعنى ويمكن تفصيل ذلك ببيان كل منهما:

-فحقيقة المعنى يراد به ما يؤول إليه المعنى، وذاته التي يرجع إليها، وهذا كقول القائل: هذا الرجل لم أَرَ في معناه مثله، فلفظة معناه هنا يراد بها كنهه وذاته وكيفيته، وهذا المعنى يشمل الكيفية ولا بد.

-ولذلك نجد أنَّ معنى اليد في المعاجم هي العضو من الكتف إلى أطراف الأصابع؛ لأنَّ هذه المعاني يراد بها أو وضعت لحقيقة المعنى لا مطلق المعنى. وهو ضمن معاني التأويل المنفي في صفات الله ﷻ الذي يراد به حقيقة المعنى وكنهه وكيفيته(١).

-وأمَّا أصل المعنى: فهو القدر المشترك الذي إذا أطلق فهم منه معنى

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية للهراس (٢٠).

من المعاني يتبادر إلى الذهن، وهو المعنى العام أو الكلي في المطلق، وبه تتميز كل صفة عن نظيرتها عند إضافتها للموصوف، فإذا علمنا أنَّ الله كلم موسى عليه السلام سبق إلى ذهنك معنى مغايرًا عما إذا قلت ينزل أو يخلق أو يأتي. وهو ينطبق كذلك على المخلوق؛ فكلامه يغاير مشيه وضحكه وبكاءه.

-وهذه التفرقة معلومة بالضرورة في بداهة العقل والفطرة والشرع والحس، ما لم يلقن الإنسان عقيدة بعينها تخالف هذه الضرورة، فهو على فهم هذا القدر الكلي المجمل، وهذا القدر هو الذي ينازع فيه الطوائف في باب الصفات.

قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني: «سمعت ابن جريج يقول: وغضب في شيء، فقيل له: أتغضب يا أباخالد؟ فقال: قد غضب خالق الأحلام، إنَّ الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ [سورة الزخرف:٥٥]؛ أغضبونا»(١).

ويقول الإمام ابن خزيمة في رده زعم من زعم التشبيه في إثبات الصفات وأنَّ ثمَّة فرق بين حقيقة المعنى وأصله في هذا الباب: «نقول: لو شبه بعض الناس: يد قوي الساعدين شديد البطش، عالم بكثير من الصناعات، جيد الخط، سريع الكتابة، بيد ضعيف البطش، من الآدميين، خلو من الصناعات والمكاسب، أخرق، لا يحسن أن يخط بيده كلمة واحدة، أو شبه يد من ذكرنا أوَّلًا بالقوة والبطش الشديد، بيد صبي في المهد، أو كبير هرم،

(١) تفسير عبد الرزاق (١٧٨/٣).

يرعش، لا يقدر على قبض، ولا بسط، ولا بطش أو نقول له: يدك شبيهة بيد قرد، أو خنزير، أو دب، أو كلب، أو غيرها من السباع، أمَّا ما يقوله سامع هذه المقالة - إن كان من ذوي الحجا والنهى -: أخطأت يا جاهل التمثيل، ونكست التشبيه، ونطقت بالمحال من المقال، ليس كل ما وقع عليه اسم اليد جاز أن يشبه ويمثل إحدى اليدين بالأخرى، وكل عالم بلغة العرب، فالعلم عنده محيط: أنَّ الاسم الواحد قد يقع على الشيئين مختلفي الصفة، متباييني المعاني، وإذا لم يجز إطلاق اسم التشبيه، إذا قال المرء لابن آدم، وللقرد يدان، وأيديهما مخلوقتان، فكيف يجوز أن يسمى مشبهًا من يقول لله يدان، على ما أعلم في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، ونقول: لبني آدم يدان، ونقول: ويدا الله بهما خلق آدم، وبيده كتب التوراة لموسى عليه السلام، ويداه مبسوطتان، ينفق كيف يشاء، وأيدي بني آدم مخلوقة»(١).

فالاسم الواحد يقع على شيئين مختلفي الصفة متباييني المعاني مع اجتماعهما في أصل الصفة؛ وهذا فيه تباين المعاني عن كلا الصفتين سواء في حق المخلوقين أو حق الباري جل جلاله.

ويقول أيضًا: «وكل من فهم عن الله خطابه: يعلم أنَّ هذه الأسامي التي هي لله سبحانه وتعالى أسامي، بين الله ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، مما قد أوقع تلك الأسامي على بعض المخلوقين، ليس على معنى تشبيه المخلوق

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/١٩٦).

بالخالق، لأنَّ الأسامي قد تتفق وتختلف المعاني»(١).

ويقول ابن منده في هذا المعنى: «فتسمى ﷻ بالسميع البصير، وسمى عبده سميعًا بصيرًا، فاتفقت الأسماء واختلفت المعاني؛ إذ لم يشبه من جميع الجهات»(٢).

فالاشتراك حاصل ضرورة في أصل المعنى لا حقيقته؛ لأنه ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [سورة الشورى: ١١].

(١) المصدر السابق (٧٩-٨٠)

(٢) التوحيد (١/٢٥٦).

المطلب الثالث:

الفرق بين الوجود الذهني والوجود الخارجي

من المسائل المهمة التي سبق التنبيه إليها أنَّ القدر المشترك إنما وجوده وجود ذهني لا حقيقة له في الخارج، ليميز الشيء به ويدرك. والوجود الذهني أوسع من الوجود الخارجي؛ لأنه يشمل الموجودات والمعدومات والممتنعات كذلك(١).

وما يقدره الذهن من ماهية ووجود لا يخرج من ثلاثة أشياء:

١-العلم بحقيقة الأشياء العينية في الواقع الخارجي وصورتها كالعلم بوجود كتاب معين مثلًا وتقديره له.

٢-العلم بالكليات وهو القدر المشترك بين الأشياء الموجودة في الواقع الخارجي كتصور إنسان وحيوان وما شابه ذلك.

٣-تصورات وافتراضات لا وجود لها ولا حقيقة في الواقع كتخيل رجل يمشي على عينيه أو أنفه أو أنَّ للعالم خالقين.

يقول شيخ الإسلام: «ومن المعلوم أنَّ مقدرات الأذهان ومتصورات العقول يحصل فيها ما لا وجود له في الخارج، تارة بأن لا يوجد ما يطابقه

(١) انظر: مجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية (١٩/٤).

وهو الوهم. وتارة مع وجود ما يطابقه؛ كمطابقة الاسم للمسمى، والعلم للمعلوم؛ وهو مطابقة ما في الذهن لما في الخارج، ومطابقة الصورة العلمية لمعلوماتها الخارجية)(١)، «وأمَّا تقدير شيء لا يكون في الذهن ولا في الخارج فممتنع؛ وهذا التقدير لا يكون إلَّا في الذهن كسائر تقدير الأمور الممتنعة، مثل تقدير صدور العالم عن صانعين ونحو ذلك؛ فإنَّ هذه المقدرات في الذهن»(٢).

ويدخل في معنى القدر المشترك ما اصطلح عليه المناطقة من لفظ الكلي المقابل للجزئي، فالكلي: هو اللفظ المفرد الذي لا يمنع من تصوره من وقوع الشركة فيه. ويقابله الجزئي الذي يمنع من تصوره وقوع الشركة فيه.

فالقول بوقوع الشركة فيه يعني أنَّ الكليات لا يمنع وقوع معناها في أكثر من عين، فلفظ الإنسان لا يمنع من اشتراك هذا المعنى بين زيد وعمرو، وتصور معنى الحيوان لا يمنع اشتراكه في الحصان والأسد.

فالقدر المشترك حينئذ هو ما يستخلصه العقل من خلال المشتركات الجزئية بين الموجودات.

والناس في القدر المشترك على أربعة مذاهب:

١-من أثبت الوجود الخارجي للقدر المشترك، أو الكليات وهو

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/١٣٧-١٣٨).

(٢) الايمان (٣١٧).

مذهب أفلاطون ونظريته المشهورة(١).

٢-من أثبت الوجود الخارجي للقدر المشترك عبر ماهيات كلية مقارنة للجزئيات وهو قول أتباع أرسطو وأصحاب الوحدة والاتحاد(٢).

٣-من حصر وجود القدر المشترك في الذهن فقط وهو قول أهل السُّنة والجماعة بل وسائر المسلمين(٣).

٤-من أنكر وجود القدر المشترك مطلقًا وهو قول السفسطائية المشككة(٤).

فاللفظ المشترك لا يكون إلَّا في الذهن؛ لأنه معنى مجرد عن الإضافة ولا يمتنع تحقيقه في الخارج إلَّا على وجه الإضافة والتخصيص أو القدر المميز عن غيره.

إذ ثمَّة قدر مشترك ذهني، وثمَّة قدر مميز خارج الذهن، وهذا ما لاينفيه العقل وعليه يكون الفرق في الموجود.

يقول شيخ الإسلام: «الأشياء الموجودة سواء كانت متماثلة، أو

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢/٩١).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥/١٧٨) (٦/٩٦) الصفدية (٢/٢٧٩-٢٨٠).

(٣) انظر: منهاج السُّنة لابن تيمية (٢/٥٨٧).

(٤) انظر: المعجم الفلسفي (١٤) تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم (٢٣٥) دورس في الفلسفة ليوسف كرم وإبراهيم مدكور (٢٦٢) المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها لعبد الله القرني (٣٧٨) وما بعدها.

مختلفة، وبينها قدر مشترك كأعيان النوع، وأنواع الجنس، ونحو ذلك، كإنسانين والإنسان والفرس والحبتين والدرهمين ونحو ذلك مما يقال: إنَّ بينهما أمرًا اتفقا فيه، وأمرًا اختلفا فيه، كما إذا قيل: الإنسانان يتفقان في الإنسانية ويمتاز أحدهما عن الآخر بتعينه، وأمثال هذه الأمور. فإنه يقال: ليس المراد باتفاقهما في القدر المشترك كالإنسانية مثلًا أنه في الخارج شيء موجود بعينه، هما مشتركان فيه، فإنَّ هذا لا يقوله عاقل»(١).

ويقول: «ومنشأ ضلال هؤلاء كلهم أنهم يأخذون القدر المشترك بين الأعيان، وهو الجنس اللغوي، فيجدونه واحدًا في الذهن، فيظنون أنَّ ذلك هو وحدة عينية، ولا يميزون بين الواحد بالجنس والواحد بالعين(٢)، وأنَّ الجنس العام لا وجود له في الخارج وإنما يوجد في الأعيان المتميزة»(٣). «ومن قال: إنه يوجد في الخارج كليًّا؛ فقد غلط، فإنَّ الكلي لا يكون كليًّا قط إلَّا في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج شيء معين، إذا تصور منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، ولكن العقل يأخذ القدر المشترك الكلي

(١) مسألة توحيد الفلاسفة (١٩).

(٢) الواحد بالعين: هو الذي لا يقبل التنوع والتقسيم بل هو واحد أو هو الواحد المعين الذي يمنع وجوده الشركة فيه؛ فهو غير قابل للتنوع، والواحد بالجنس: هو الذي يقبل التنوع والتقسيم؛ فهو جنس تندرج تحته أنواع عديدة. وهو الكلي الذي تشترك فيه الأفراد، ويقبل التنوع؛ فإذا وجد في الخارج كان مختصًّا كلفظ إنسان. انظر: مصطلحات في كتب العقائد للحمد (١٢٥).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٤/١٢٠).

بين المعينات؛ فيكون مشتركا في الأذهان»(١).

«فهذا القدر المشترك الذي لا يختص بأحدهما هو ما به الاشتراك، فإذا قيل: هذا لون وهذا لون؛ كانت لونية كل منهما مختصة به، واللونية العامة مشتركة بينهما، وكذلك إذا قيل: هذا حيوان وهذا حيوان، وهذا إنسان وهذا إنسان، وهذا أسود وهذا أسود، وأمثال ذلك، فليس شيء الموجودات في الخارج مركبًا من نفس ما به الاشتراك وما به الامتياز، بل هو مختص بوصف، وذلك الوصف يشابه غيره، لكن هو مشتمل على صفات، بعضها أعم من بعض، أي بعضها يوجد نظيره في غيره أكثر مما يوجد نظير الآخر وأمَّا هو نفسه فلا يوجد في غيره»(٢).

«وأمَّا ثبوت موجود لا يشبه موجودًا آخر بأي قدر أبدًا فمحال. فالقدر المشترك بين الموجودات حيئنذ لا مفر منه البتة، وثبوت ذات لا تشبه الموجودات بوجه من الوجوه ممتنع في العقل»(٣).

فالقدر المشترك إذًا؛ بين الذاتين ضروري ولا يعني بالضرورة تماثلهما يقول شيخ الإسلام: «وإذا كان من المعلوم بالضرورة أنَّ في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أنَّ هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٣٠٨/٤).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢٦٠/٤).
(٣) بيان تلبيس الجهمية (٥٢٥/٦).

وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره»(١).

(١) التدمرية لابن تيمية (٢٠).

المبحث الثاني:

متعلقات القدر المشترك

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: علاقة القدر المشترك بالتفويض

المطلب الثاني: علاقة القدر المشترك بالمتشابه

المطلب الثالث: علاقة القدر المشترك بالكيفية

المطلب الرابع: علاقة القدر المشترك باللفظ الظاهر

المطلب الخامس: علاقة القدر المشترك بالتنزيه

المطلب السَّادس: علاقة القدر المشترك بالتجسيم

المطلب السابع: علاقة القدر المشترك بالتشبيه

توطئة

القدر المشترك ضروري في الصنعة والمعاملة بين الخلق، ولا يمكن أن تستقيم معاملة الخلائق فيما بينهم بدون أن يكون بينهم قدر مشترك يتعاملون به بينهم. وهذه الضرورة التخاطبية بدهية لا تحتاج إلى دليل، غير أنَّ ثمَّة علائق وشوائب تعرض على هذه البدهية قوَّة وضعفًا، تظهر أحيانًا وتضمحل أخرى بحسب الجملة وبحسب تصوير المتكلم وتصور المخاطب، لا سيما فيما يتعلق بصفات الله ﷻ أوجبت كثيرًا من الاختلاف والاضطراب في باب الصفات، وهي في الحقيقة لا تعدو علائق وروابط بينها وبين القدر المشترك يحسن إبرازها والتنويه عليها في المطالب الآتية:

المطلب الأوَّل:
علاقة القدر المشترك بالتفويض

لم يمسك السلف عن تفسير نصوص الصفات بإطلاق بل ولا يلزم من إمساكهم عن تفسيرها –كما هو منقول عن بعضهم(١)– ألَّا يكون لها معنى بالضرورة، ففهم المعاني في النصوص شيء وتفويضها شيء آخر.

فما جاء عن بعض السلف من قولهم في الصفات: لا تفسير لها. إنما يراد به الحقيقة والكيفية لا أصل المعنى. وبالتالي الجهة بين المسألتين منفكة، فالمعنى المتبادر يغاير الحقيقة والكيفية، وما جاء عن السلف في عدم تفسيرها جاء لأحد معنيين:

الأول: أنَّ التفسير هو زيادة بيان وتفصيل وولوج في الكيفية.

الثاني: النهي عن تفسير المبتدعة.

أمَّا الأول: فإنَّ التفسير زيادة في البيان والإيضاح، فحين يقال: فسر

(١) انظر مثلًا: السُّنة لعبد الله بن الإمام أحمد (٧١/١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (٥٦) الشريعة للآجري (٣١٤/١) إبطال التأويلات لأبي يعلى (٤٧/١) الصفات للدارقطني (٧٥) شرح السُّنة للبغوي (١٧١/١) ذم التأويل للمقدسي (١١، ٢٣) لمعة الاعتقاد (٧).

لنا نزول الله؟ كان هذا السؤال زيادة بيان على دلالة النص ومطلق المعنى، فهذه الزيادة علم على معنى النص.

وهذا بلا ريب مما ينهى عنه لعدم ورود الشرع به. يقول الذهبي: «السؤال عن النزول ما هو؟ عِيٌّ؛ لأنه إنما يكون السؤال عن كلمة غريبة في اللغة وإلَّا فالنزول والكلام والسمع والبصر والعلم والاستواء عبارات جلية واضحة للسامع فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء فالصفة تابعة للموصوف وكيفية ذلك مجهولة عند البشر»(١).

فالصفات واضحة في نفسها لا تحتاج إلى مزيد تفسير، ومحاولة ذلك قد يخرجها إلى الكيفية مقطوعة الطمع، وبالتالي قراءتها تفسيرها. فهي معروفة في اللغة واضحة لا يبتغى بها مضائق التأويل وشنائع التحريف، مع الاستقرار في النفس أنها لا تشبه صفات البشر إذ الباري ﷻ لا مثل له في ذاته ولا في صفاته(٢).

قال ابن قتيبة: «فإن قيل: ما اليدان؟ قلنا: هما اليدان اللتان تعرف الناس، كذلك قال ابن عباس، ولكنا لا نقول: كيف اليدان»(٣).

الثاني من المعاني: أن يراد بها تفسيرات المبتدعة.

وهو التأويل الذي ذمه السلف، ولا ريب أنَّ هذا مقصود واضح في

(١) العلو للعلي الغفار للذهبي (٣٢٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣٨٢).

(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة (٢٨).

كلامهم ونقولاتهم، فانظر إلى قول الإمام الترمذي: «تأولت الجهمية هذه الآيات - في صفة اليد - ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إنَّ الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنَّ معنى اليد هاهنا القوة»(١).

فأنكر هاهنا تأويل الجهمية الذي محصله صرف اللفظ عن سياقه وظاهره وسماه تفسيرًا.

ومثله الدارمي حيث قال: «فكما نحن لا نكيف هذه الصفات لا نكذب بها كتكذيبكم، ولا نفسرها كتفسيركم»(٢).

وكلام السلف في هذا الباب كثير جدًّا لا يمكن حصره(٣).

❁ وأصل التفويض في اللغة مأخوذ من قولهم: فوض إليه الأمر، أي: رده إليه، وصيره إليه، وجعله الحاكم فيه، ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٤٤﴾﴾ [سورة غافر: ٤٤](٤).

والمقصود به هنا رد ما غاب عنا علمه وحقيقته، وما عجز العقل عن

---

(١) جامع الترمذي (٣/٤٢).

(٢) نقض الإمام أبي سعيد عثمان في سعيد على المريسي الجهمي العنيد (١/٢٢٢).

(٣) انظر مثلًا: نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (٨) السُّنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/٧١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (٥٦) الشريعة للآجري (١/٣١٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (٣/٥٣٢) ذم التأويل للمقدسي (١١) العلو للذهبي (١/١٠٢).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري (٣/١٠٩٩) لسان العرب لابن منظور (٧/٢١٠) تاج العروس للزبيدي (٥/٧١) ترتيب القاموس للزاوي (٣/٤٧٢).

إدراك كنهه وذاته، فكل ما يعجز العقل عن معرفته أو الإحاطة به فإنَّا نفوضه إلى الشارع الحكيم(١).

يقول الإمام أحمد: «أصول السُّنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدِّين، والسُّنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسُّنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس في السُّنة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى، ومن السُّنة التصديق بها والإيمان بها، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم له، وإن نبت عن الأسماع واستوحش منها المستمع فإنما عليه الإيمان بها، وأن لا يرد منها جزءًا واحدًا»(٢). ويقول ابن المديني: «السُّنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها أو يؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، ثم تصديق بالأحاديث والإيمان بها، لا يقال لم ولا كيف، إنما هو التصديق بها والإيمان بها وإن لم يعلم تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك، وأحكم عليه الإيمان به والتسليم»(٣).

(١) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنة للغصن (٨٢٩).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (١/١٧٥).
(٣) المصدر السابق (١/١٦٥).

❖ والتفويض في الصفات يراد به أحد ثلاث معانٍ:

الأوَّل: التأويل الإجمالي.

وهو مبني على أنَّ الصفة لها عدة معان مجازية، لا يتم تعيين معنى منها: فاليد، لها عدة معان مجازية، مثل: القدرة، القوة، النعمة فلا يتم تحديد أي منها، ويفوض علم ذلك إلى الله ﷻ.

ولذلك يسمون التفويض بالتأويل الإجمالي وهو يختلف عن التأويل التفصيلي الذي يحدد معنًى معينًا للصفة.

كما قال صاحب الجوهرة عند قوله في نظمه:

وكـــل نـــص أوهـــم التشـــبيها أوَّلــه أو فــوض ورم تنزيهــا(١)

فمتى ورد في الكتاب أو السُّنة ظاهر يوهم خلاف ما وجب له ﷻ أو جاز في حقه – بأن يدل على المعنى المستحيل عليه ﷻ – وجب علينا شرعًا تنزيهه ﷻ عما دل عليه ذلك الظاهر اتفاقًا من أهل الحق وغيرهم.

وإنما اختلفوا: هل يُؤوَّل ذلك الظاهر تأويلًا تفصيليًّا أو يُؤوَّل تأويلًا إجماليًّا؟.

قال: «وذهب إلى الثاني: السلف، ويعبر عنهم بالمفوضة وإليه أشار بقوله: أو فوض ورم أي: اقصد تنزيهًا له ﷻ عما لا يليق به، فينزهونه ﷻ عما يوهمه الظاهر من المعنى المحال، ويفوضون علم حقيقته على التفصيل إليه

(١) هداية المريد على جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني (١/٤٨٨).

إيثارًا للطريق الأسلم»(١).

ويقول الجويني في النظامية: «وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسُّنة، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها، وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب وما يصح من سُنن الرسول ﷺ، وذهب أئمَّة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظاهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى»(٢).

ويقول الغزالي: «وما أراده ﷻ فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها السائل معرفته، فكذلك نقول: ولا يجوز إثبات اليد والأصبع مطلقًا»(٣).

ويقول الرازي: «وحاصل المذهب أنَّ هذه االمتشابهات – نصوص الصفات – يجب القطع فيها بأنَّ مراد الله تعالى منها شيء غير ظاهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها بل يجب الخوض في تأويلها»(٤).

فهؤلاء ومن سار على مذهبهم ركنوا إلى نسبة القول بالتفويض إلى

---

(١) هداية المريد على جوهرة التوحيد (٤٨٨/١-٤٨٩) وانظر القول نفسه: طبقات الشافعية الكبرى (١٩١/٥) عون المريد لشرح جوهرة التوحيد (٤٤٢/١).

(٢) الرسالة النظامية للجويني (٣٢) وانظر: الجام العوام عن علم الكلام للغزالي (٩٧) والاقتصاد في الاعتقاد له (٣٦).

(٣) الجام العوام عن علم الكلام (٧٤) وانظر: (٩٩).

(٤) أساس التقديس للرازي (١٣٧).

السلف لكونها الأسلم، وليتوصلوا بها إلى التأويل حين قالوا بوجوبه، وقد فطن إلى هذا الإمام إسحاق بن راهويه حين قال: «إنما يلزم المسلم أن يثبت معرفة صفات الله بالاتباع والاستسلام كما جاء، فمن جهل معرفة ذلك حتى يقول: إنما أصف ما قال الله ولا أدري ما معاني ذلك، حتى يفضي إلى أن يقول بمعنى قول الجهمية: يده نعمة، ويحتج بقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [سورة يس:٧١] ونحو ذلك فقد ضل سواء السبيل، هذا محض كلام الجهمية؛ حيث يؤمنون بجميع ما وصفناه من صفات الله، ثم يحرفون معنى الصفات عن جهتها التي وصف الله بها نفسه، حتى يقولوا: معنى السميع البصير؛ معنى السميع هو: البصير، ومعنى البصير هو السميع، ويجعلون اليد يد نعمة، وأشباه ذلك يحرفونها عن جهتها؛ لأنهم هم المعطلة»(١).

فالتفويض بهذا المعنى إنما هو صبغة للتأويل المذموم(٢).

المعنى الثاني: الاشتراك اللفظي.

ومعنى ذلك أنَّ اللفظ واحد، ولكن المعاني والمدلولات التي يصدق عليها هذا اللفظ متباينة لا يجمع بينهما معنى مشترك، مثل أن تقول: لفظ المشتري فتريد به: كوكب المشتري، أو المبتاع الذي يشتري السلعة، أو العين يراد بها مستنقع الماء أو الجاسوس إلى غير ذلك.

---

(١) نقله عنه ابن تيمية في التسعينية (٢/٤٢٢).

(٢) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (١١٩) مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين للخضير (١٠٤-١٠٧).

ولا يوجد أي علاقة بين اللفظتين بل إذا ترجم كوكب المشتري إلى لغة أخرى يصبح مختلفًا عن لفظة مشتري السلعة وكذلك الحال في العين. وليس ثمَّة ترابط بينهما لا لفظًا ولا معنًى: فهذا شخص وهذا كوكب وتلك بقعة.

يقول الغزالي: «وأمَّا المشتركة في الأسامي التي تنطلق على مسميات مختلفة لا تشترك في الحد والحقيقة، كاسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي يتفجر منه الماء وهي العين الفوارة وللذهب وللشمس وكاسم المشتري لقابل عقد البيع والكوكب المعروف»(١).

فهذا الاشتراك اللفظي دون المعنوي يقول به أصحاب التفويض الكلامي في صفات الله ﷻ، كما يقوله الملاحدة والقرامطة والمتفلسفة في أسماء الله ﷻ وشرائعه ومعاده(٢).

فالقول بالاشتراك اللفظي يؤدي إلى اعتقاد أنَّ هذه الأسماء أو الصفات بالنسبة لله ﷻ لها معان أخرى بعيدة كل البعد عن المعاني التي دلت عليها النصوص. فعندما يخبر الله ﷻ أنه كلم موسى عليه السلام لا يفهم منه أنه كلمه على الحقيقة بحرف وصوت. بل إخباره بكلام موسى من باب الاشتراك اللفظي. وقد يراد بالكلام الكلم أي الجرح أو معنى آخر لا نعرفه من جنس الألغاز والأحاجي، ولكن لا يجوز أن يحمل على الكلام المعروف الذي هو بحرف وصوت قطعًا، إذ ذلك من المصيبة الكبرى والداهية

(١) المستصفى من علم الأصول للغزالي (١/٨٠).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٨) الفتوى الحموية (٢٦٦).

الدهياء(١).

ولا ريب أنَّ هذا من أشنع الباطل وأعظمه، وهو من أعظم البهتان، ولا يصدر من معظم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولا مقدر لهما حق التقدير، ومن لوازمه رد ما جاء فيهما، واقفال باب التدبر فيهما بل عدم تضمنهما الهدى والرحمة التي بعث بها الرسل عليهم السلام، وقصد الحق من غير جهته(٢).

فهذا النوع من التفويض يتضمن عدم التصديق بمدلول الكلمة ذاتها، فهي لا تعدو أن تكون من جنس المجازات اللفظية التي لا تعين أو من جنس المشترك اللفظي الذي تتباين معانيه(٣).

وقد نسب هذا القول – تفويض معاني نصوص الصفات – لمذهب السلف طائفة من أهل الكلام ومقلديهم ومن اغتر بهم، واعتبروا أنَّ مذهبهم التفويض كما أنَّ مذهب الخلف التأويل، وزعموا أنَّ من فوض معاني النصوص في الصفات أو بعضها فقد اتبع مذهب السلف، وأن لا تعارض بين التأويل والتفويض فكلاهما على الحق والجادة ويمثلان مذهب السلف(٤).

---

(١) صرح بذلك ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٩١/٥) وانظر: أساس التقديس للرازي (١٣٧).

(٢) انظر: الفتوى الحموية (٢٦٨) مجموع الفتاوى (٥٤٤/٥) درء التعارض (٣٧٢/١) الصواعق المرسلة لابن القيم (٧٧٠/٢) أضواء البيان للشنقيطي (٤٣٨/٧).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١٧٩/٥).

(٤) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٩٢/١) شرح مسلم للنووي (٣٦/٦) طبقات الشافعية =

وهذا القول من شر أقوال أهل البدع والإلحاد؛ وذلك لما بني عليه من الأسس الباطلة. وما يلزم عليه من لوازم تناقض شرع الله. وأصل الشبهة التي ركنوا إليها هو القول بالقدر المشترك(١).

المعنى الثالث: من معاني التفويض؛ هو قطع الطمع عن معرفة كنه الحقيقة وذاتها لا أصل معناها.

وهو ظاهر مقتضى كلام السلف والأئمَّة تجاه نصوص الصفات؛ حيث لم ينفوا أصل الصفة وإنما نفوا الكلام في كيفيتها وفوضوا حقيقتها وكنهها، ومن ذلك قول الإمام ربيعة بن عبد الرحمن لما سئل عن الاستواء كيف استوى؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين وعلينا التصديق»(٢). وجاء عن تلميذه إمام دار الهجرة بنحو هذا الجواب(٣)، وهذا يدل على أنَّ معنى الاستواء معلوم عندهم، وإنما المجهول الكيفية، ولو كان المعنى مجهول عندهم كما يقوله المفوضة لما فسروه بذلك، ولما قالوا غير مجهول، والكيف غير معقول.

بل يدل على أنهم فهموا من تلك النصوص معاني تليق بالله ﷻ حين

=

الكبرى لابن السبكي (١٩١/٥) والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٦/٢) إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد (٩١).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥٦/٤-٥٩) درء تعارض العقل والنقل (٢٠٥/١) (٦٧/٣) منهاج السُّنة (٥٢/٢).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (٣٩٨/٣).

(٣) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٣٠٤).

نفوا الكيفية؛ لأنه إنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، فإنَّ من ينفي الصفات أو بعضها لا يحتاج إلى أن يقول: بلا كيف، وعلى هذا المنحى يحمل ما جاء عن بعضهم من قولهم: «أمرُّوها كما جاءت بلا تفسير»(١).

وقولهم: أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ماهي عليه، فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أنَّ المفهوم منها غير مراد، أو أمرُّوا لفظها مع اعتقاد أنَّ الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ كذلك: بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت يعد من جملة اللغو في القول.

وأمَّا قولهم: بلا تفسير أو لا نفسرها، فهذا ليس معناه أنهم لا يتكلمون في معاني هذه النصوص ولا يفهمونها، بل المقصود بالتفسير المنفي عندهم هو تفسير الكيفية والكلام فيها واستبحاث حقيقتها. فهذا هو المحظور الذي لا تحيط به الأفهام ولا تبلغه العقول.

(١) انظر مثلا: السُّنة لعبد الله بن الإمام أحمد (٧١/١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (٥٦) الشريعة للآجري (٣١٤/١) إبطال التأويل لأبي يعلى (٤٧/١) الصفات للدارقطني (٧٥) شرح السُّنة للبغوي (١٧١/١) ذم التأويل للمقدسي (١١، ٢٣) لمعة الاعتقاد (٧).

وقد جاء نفي الكيفية صريحًا عن بعضهم، كما قال أبو عبيد، القاسم ابن سلام بعد أن ذكر بعض أحاديث الصفات قال: «هذه أحاديث صحاح؛ حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعضهم. وهي عندنا حق لا شك فيها، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره»(١).

فهذا يبين مراد السلف في النفي الوارد في عباراتهم في أحاديث الصفات.

وقد يريدون بنفي تفسيرها التفسيرات الباطلة التي فيها صرف للفظ عن دلالته الحقيقية إلى معان لا يدل عليها ظاهر النص؛ من مثل تحريفات المعطلة وتأويلاتهم الباطلة التي عطلوا بها الصفات عن معانيها الحقَّة فيه ﷻ وكانت بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان(٢).

والمقصود أنَّ التفويض الذي يراد به تفويض حقيقة الكنه وذات الصفة هو منهج السلف الصالح وهو الطريق الأقوم لفهم كلام الله ﷻ ورسوله ﷺ.

فتبين أنَّ السلف كانوا يعلمون معاني ما أنزل إليهم من ربهم ويثبتونها على الوجه اللائق به ﷻ، وأنَّ التفويض إنما كان في الكيفية لأنها مجهولة

(١) الصفات للدارقطني (٦٩).

(٢) انظر: الفتوى الحموية ضمن مجموع الفتاوى (٥/٥٠).

لهم، ولا يحيط بها علمهم ولا تدركها عقولهم لا أن ليس لها معنًى يدرك(١).

(١) انظر: تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية (٣٩٩/١٧) من مجموع الفتاوى.

المطلب الثاني:
علاقة القدر المشترك بالمتشابه

المتشابه هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضًا، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن لوازمه، إذا لم يكن هناك نسخ.

وهذا التشابه العام يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضًا، ويعضد بعضها بعضًا، ويناسب بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضًا كان الكلام متشابهًا، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضًا.

والتشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له، فإنَّ الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضًا، لا يناقض بعضه بعضًا.

بخلاف الإحكام الخاص، فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وهو ليس كذلك، والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

ومن الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله، وإن كان مشبهًا له من بعض الوجوه(١).

وقد ورد المتشابه في كتاب الله ﷻ ويراد به أحد أمرين:

الأول: الإحكام كما في قوله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [سورة الزمر:٢٣] أي: يشبه بعضه بعضًا في الحسن والإحكام وصحة المعاني وقوة المباني وقمة بلاغته(٢).

الثاني: تشابه نسبي ذم مبتغيه كما قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ﴾ [سورة آل عمران:٧] فخاضوا في علم ما لم يأذن به الله، ولم يجعل لخلقه إلى علمه سبيلًا(٣).

هل الخوض في صفات الله ﷻ من المتشابه بإطلاق؟ أم من المتشابه من وجه دون وجه؟

---

(١) انظر: التدمرية لابن تيمية (١٠٤).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣٠٣٦/٧) فتح القدير (٥٧٣/٤).

(٣) انظر: فتح القدير (٣٩٨/١).

لعل الإجابة على هذا السؤال يعود على ما نقل من أقوال السلف في الباب الذي وصفوه فيه بأنه من المتشابه.

والحقيقة: أنَّ المسألة تحتاج إلى تفصيل، ففي وجه يكون من قبيل التشابه بإطلاق المذموم الخوض فيه، وفي وجه يكون من قبيل الإحكام في آيات الصفات؛ ولذا فقد يصف بعض الأئمَّة آيات الصفات بأنها من قبيل المتشابه ويريد بذلك حقيقة المعنى وكنهه لا معناه إذ الحقيقة مغيبة. فيكون من المتشابه الذي لا يجوز الخوض فيه. وقد يصف بعضهم بأنها ليست من المتشابه ومراده من جهة معناها والمراد منها.

يقول قوام السُّنة: «قال أهل السُّنة: الإيمان بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه:٥] واجب، والخوض فيه بالتأويل بدعة.

قالوا: وهو من الآيات المتشابهات التي ذكرها الله ﷻ في كتابه ورد علم تأويلها إلى نفسه، وقال: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [سورة آل عمران:٧].

فأوجب الإيمان بقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه:٥] وبالآيات التي تضارع هذه الآية، ومدح الراسخين في العلم بأنهم يؤمنون بمثل هذه الآيات، ولا يخوضون في علم كيفيتها، ولهذا قال مالك بن أنس رحمة الله عليه حين سئل عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه:٥] قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ثم قال بعد أن ذكر أنَّ معاني الاستواء في كلام العرب: وليس

للاستواء في كلام العرب معنى إلَّا ما ذكرنا، وإذا لم يجز الأوجه الثلاثة لم يبق إلَّا الاستواء الذي هو معلوم كونه مجهول كيفيته، واستواء نوح على السفينة معلوم كونه معلوم كيفيته لأنه صفة له، وصفات المخلوقين معلومة كيفيتها. واستواء الله على العرش غير معلوم كيفيته؛ لأنَّ المخلوق لا يعلم كيفية صفات الخالق لأنه غيب ولا يعلم الغيب إلَّا الله، ولأنَّ الخالق إذا لم يشبه ذاته ذات المخلوق لم يشبه صفاته صفات المخلوق فثبت أنَّ الاستواء معلوم، والعلم بكيفيته معدوم فعلمه موكول إلى الله تعالى، كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران:٧]»(١).

فالأصبهاني جعل آيات الصفات من المتشابه، وفي الوقت نفسه يبين أنَّ الصفات مفهومة في لغة العرب في توجيه منه إلى أنَّ اللفظ المشترك يفيد معنى لا يعارض مفهوم الكيفية التي تدخل في حيز المتشابه مقطوع الطمع عن إدراكها.

وقد نقل أبو عثمان الصابوني: عن أبي بكر الإسماعيلي في رسالته إلى أهل جيلان: «أنَّ الله ﷻ ينزل إلى السماء الدنيا على ما صح به الخبر عن الرسول ﷺ، وقد قال الله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [سورة البقرة:٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الفجر:٢٢]، ونؤمن بذلك كله على ما جاء بلا كيف. فلو شاء ﷻ أن يبين لنا كيفية ذلك فعل، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٧٧).

يتشابه، إذ كنا قد أمرنا به في قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ [سورة آل عمران:٧]»(١).

ففرق أبو بكر الإسماعيلي وأيده الصابوني بين التشابه واللفظ المشترك فجعل الكيفية من المتشابه المذموم ابتغاؤه دون الآيات المحكمة التي تدخل في مضمون المعنى الظاهر.

ويقول البزدوي الحنفي: «إثبات اليد والوجه حق – لله تعالى – حق عندنا معلوم بأصله، متشابه بوصفه، ولن يجوز الأصل بالعجز عن درك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات فصاروا معطلة»(٢).

«ولهذا ما يجيء في النصوص نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه، لأنَّ ما أخبر الله به عن نفسه فيه ألفاظ متشابهة، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أنَّ في الجنة لحمًا ولبنًا وعسلًا وماءً وخمرًا ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنًى، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته. فأسماء

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (١٩٢).

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٩٤/١) وانظر: شرح الفقه الأكبر لملا علي القارئ (٦٠).

الله ﷻ وصفاته أولى - وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه - أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته.

والإخبار عن الغائب لا يفهم أنه لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع العلم بالفارق المميز، وأنَّ ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد.

وفي الغائب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. فإذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به من الجنة والنار، علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب، وفسرنا ذلك. وأمَّا نفس الحقيقة المخبر عنها، مثل التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلَّا الله.

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه:٥]، قالوا: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»(١). وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، ومن الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا الإيمان»(٢). فبين أنَّ الاستواء معلوم، وأنَّ كيفية ذلك مجهولة.

---

(١) العلو للعلي الغفار (١٣٩).

(٢) الإبانة لابن بطة (١٦٣/٣-١٦٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (٣٩٨/٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٥١٦).

ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السلف والأئمَّة، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلَّا الله، فلا يعلم ما هو إلَّا هو. وقد قال النبي ﷺ: «**لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»(١)، وقال في الحديث الآخر: «**اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»(٢). وقد أخبر فيه أنَّ لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده، فمعاني هذه الأسماء التي استأثر الله بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره.

والله ﷻ أخبرنا أنه عليم، قدير، سميع، بصير، غفور، رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته؛ فنحن نفهم معنى ذلك، ونميز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أنَّ الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات(٣).

❁ ارتباط الاشتراك بالتشابه:

«ما من شيئين إلَّا ويجتمعان في شيء، ويفترقان في شيء، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه، ولهذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع السجود برقم (٤٨٦).
(٢) رواه الإمام أحمد في المسند برقم (٣٧١٢) وصححه الألباني في الصحيحة برقم (١٩٩).
(٣) التدمرية لابن تيمية (٩٦-١٠١) بتصرف يسير.

كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، فالتأويل في الأدلة السمعية، والقياس في الأدلة العقلية»، وهو كما قال، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة.

وقد وقع بنو آدم في عامة أنواع الضلالات من هذا الباب، حتى آل الأمر بمن يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود فظنوا أنه هو، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء، أو أن يكون إياه، أو متحدًا به، أو حالًّا فيه من الخالق مع المخلوق. فمن اشتبه عليهم وجود الخالق بوجود المخلوقات - حتى ظنوا وجودها وجوده - فهم أعظم الناس ضلالًا من جهة الاشتباه، وذلك أنَّ الموجودات تشترك في مسمى الوجود فرأوا الوجود واحدًا، ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع.

وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى الوجود، لزم التشبيه والتركيب، فقالوا: لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم، من أنَّ الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه، وزعموا أنَّ في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة: مثل وجود مطلق، وحيوان مطلق، وجسم مطلق، ونحو ذلك؛ فخالفوا الحس والعقل والشرع، وجعلوا ما في الأذهان

ثابتا في الأعيان، وهذا كله من أنواع الاشتباه. ومن هداه الله ﷻ فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينها من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم – الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق –.

والله ﷻ لا يعلم عباده الحقائق التي أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة.

وبهذا يتبين أنَّ التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة، كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد المعنيين من إضافة أو تعريف، كما إذا قيل: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ﴾ [سورة محمد:١٥]. فهنا قد خص هذا الماء بالجنة، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا، لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا، وهو – مع ما أعده الله لعباده الصالحين مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر – من التأويل الذي لا يعلمه إلَّا الله.

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته التي يختص بها، التي هي حقيقته، لا يعلمها إلَّا هو؛ ولهذا كان الأئمَّة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم – من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه – تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال الإمام أحمد في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير

تأويله(١).

(١) التدمرية (١٠٧-١١٢) مختصرًا.

المطلب الثالث:
علاقة القدر المشترك بالكيفية

بعض من أهل العلم يطلقون لفظ المتشابه على آيات الصفات لكون كنهها أو ما تؤول إليه في الخارج أمر إلهي لا يعرف على التحقيق، وهذا المنحى من القول لا ريب في صحته، وإنما جاء اللبس في الطوائف لالتباس القدر المشترك بين أصل الصفة وحقيقتها التي هي الكيفية؛ فالأصل للصفة معلوم من نصوص الوحيين المتضمن لمجمل المعنى لا كنهه وحقيقته. ومن لم يفرق بين الأمرين ضل عن الجادة. يقول الإمام ابن قدامة الحنبلي: «إنَّ الاتفاق في أصل الحقيقة ليس بتشبيه: كما أنَّ اتفاق البصر في إدراك المبصرات، والسمع في إدراك المسموعات، والعلم في أنه إدراك المعلومات ليس بتشبيه؛ كذلك هذا»(١).

فأصل الصفة وهو معناها أو القدر المشترك معلوم من لسان الخطاب لا حقيقته المتمايزة بالإضافة المغايرة في الوجود، وعدم إدراك الحقيقة فيها لا يلزم منه إبطال القدر المشترك، وإنما جاء اللبس على المبتدعة لعدم التمايز بينهما.

(١) الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم لابن قدامة (٤٤).

ولذا كان إثبات السلف للصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية؛ لأنَّ المعنى معلوم من السياق، كما قال الإمام مالك في مقولته المشهورة ولكن الكيفية غير معقولة، يقول الإمام الخطابي: «فإذا كان معلومًا أنَّ إثبات البارئ ﷻ، هو إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف»(١).

والله إنما خاطب في كتابه العرب بكلام يدركونه، ويفهمون معناه، يقول الإمام السجزي في هذا الباب: «الواجب أن يعلم أنَّ الله تعالى إذا وصف نفسه هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يبين ﷻ أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي ﷺ بتفسير يخالف الظاهر فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه»(٢).

ويقول السرخسي: «وأهل السُّنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالأصل، أي الآيات القطعية والدلالات اليقينية وتوقفوا فيما هو متشابه؛ وهو الكيفية ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله به الراسخين في العلم. فقال: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [سورة آل عمران:٧]»(٣).

ويقول ابن عبد الباقي الحنبلي: «فإنه - أي الاستواء - كان معلومًا

(١) العلو للذهبي (١٧٣).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (١٨٣).

(٣) شرح الفقه الأكبر للقاري (٦٠) وانظر: أصول الدين عند أبي حنيفة للخميس (٢٩١).

للسلف علمًا ظاهرًا، فيكون التفسير المحدث باطلًا؛ ولهذا قال مالك: الاستواء معلوم، وأمَّا قوله: والكيف مجهول، فالجهل بالكيف لا ينفي علم ما قد علم أصله، كما نقر بالله ونؤمن به ولا نعلم كيف هو»(١).

فأصل الصفة وهو القدر المشترك معلوم في بداهة الخطاب ضرورة، ولكن الحقيقة التي هي الكيفية قد قطع الطمع عن إدراكها؛ لأنَّ ذلك لا يتحصل إلَّا بإحدى ثلاث:

١-رؤيته.

٢-رؤية نظيره.

٣-إخبار الصادق عنه.

وكل هذه لم يرد منها شيء في حق الله ﷻ، ولو شاء ﷻ أن يبين لنا كيفية ذاته أو صفاته فعل ولا معقب لحكمه(٢).

(١) العين والاثر لابن عبدالباقي الحنبلي (١١١).

(٢) انظر: تقريب التدمرية لابن عثيمين (٤٠).

المطلب الرَّابع:
علاقة القدر المشترك باللفظ الظاهر

لفظ الظاهر صار فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أنَّ ظاهر نصوص الصفات التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أنَّ هذا غير مراد.

ولكن السلف والأئمَّة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرًا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا، والله ﷻ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلَّا ما هو كفر وضلال.

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

-تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

-وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل.

ويدخل في هذا القول من يجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله، كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [سورة ص:٧٥] فقيل: هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [سورة يس:٧١] فهذا ليس مثل هذا؛ لأنه هنا

أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيهًا بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة الشورى:٣٠]، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص:٧٥]، ثم قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾.

وأيضًا فإنه هناك ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية، كما في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ [سورة المائدة:٦٤]، وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [سورة القمر:١٤].

وهذا في الجمع نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [سورة الملك:١]، و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [سورة آل عمران:٢٦] في المفرد. فالله ﷻ يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد، مظهرًا أو مضمرًا، وتارة بصيغة الجمع، كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾﴾ [سورة الفتح:١] وأمثال ذلك. ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط، لأنَّ صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه، وربما تدل على معاني أسمائه، وأمَّا صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك.

فظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، والظاهر هو المراد في الجميع، فإنَّ الله ﷻ لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير؛ اتفق أهل السُّنة وأئمَّة المسلمين على أنَّ هذا على ظاهره، وأنَّ ظاهر ذلك مراد، ومن المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير.

فكذلك إذا قالوا في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [سورة المائدة:٥٤]،

﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [سورة التوبة:١٠٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف:٥٤] إنه على ظاهره. لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حبًّا كحبه، ولا رضًا كرضاه.

فإن كان المستمع يظن أنَّ ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين، لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادًا، وإن كان يعتقد أنَّ ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به، لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفي أن يكون مرادًا إلَّا بدليل يدل على النفي. وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا إلَّا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحدًا.

وبيان هذا، أنَّ صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام، وهي أبعاض لنا، كالوجه واليد؛ ومنها ما هي معان وأعراض، وهي قائمة بنا، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

ومن المعلوم أنَّ الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون: إنَّ ظاهر هذا غير مراد، لأنَّ مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأنَّ مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

وإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست مثل صفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه، كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه،

كما قال النبي ﷺ: «**ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر**»(١)، فشبه الرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي(٢).

ومن هنا فظاهر النصوص مراد من جهة المعنى والقدر المشترك الذهني الذي يفهمه العقل من لغة الخطاب، غير مراد من جهة الحقيقة والكيفية؛ لأنه ﷻ ليس كمثله شيء، فعلاقة القدر المشترك باللفظ الظاهر علاقة ترابطية إدراكية توافقية يفهم بها جنس المخاطبات.

يقول شيخ الإسلام: «وبعض الناس يقول: مذهب السلف أنَّ الظاهر غير مراد ويقول: أجمعنا على أنَّ الظاهر غير مراد. وهذه العبارة خطأ: إمَّا لفظًا ومعنًى، أو لفظًا لا معنًى؛ لأنَّ الظاهر قد صار مشتركًا بين شيئين:

أحدهما أن يقال: إنَّ اليد جارحة مثل جوارح العباد، وظاهر الغضب غليان القلب لطلب الانتقام، وظاهر كونه في السماء أن يكون مثل الماء في الظرف، فلا شك أنَّ من قال: إنَّ هذه المعاني وشبهها من صفات المخلوقين ونعوت المحدثين غير مراد من الآيات والأحاديث فقد صدق وأحسن؛ إذ لا يختلف أهل السُّنة أنَّ الله ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته ولا في أفعاله؛ بل أكثر أهل السُّنة من أصحابنا وغيرهم؛

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في مواضع منها، كتاب: التوحيد، باب: قول الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ [سورة القيامة:٢٢] برقم (٧٤٣٦).

(٢) التدمرية (٧٨-٩٦) مختصرًا، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧٥/٣٣) التسعينية (٥٥٧/٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٩/١٩) العلو للعلي الغفار (٢٥١).

يكفرون المشبهة والمجسمة. لكن هذا القائل أخطأ حيث ظن أنَّ هذا المعنى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث؛ وحيث حكى عن السلف ما لم يقولوه؛ فإنَّ ظاهر الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة. ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام، وليست هذه المعاني المحدثة المستحيلة على الله ﷻ هي السابقة إلى عقل المؤمنين، بل اليد عندهم كالعلم والقدرة والذات؛ فكما كان علمنا وقدرتنا وحياتنا وكلامنا ونحوها من الصفات أعراضًا تدل على حدوثنا؛ يمتنع أن يوصف الله ﷻ بمثلها؛ فكذلك أيدينا ووجوهنا ونحوها أجسامًا كذلك محدثة يمتنع أن يوصف الله ﷻ بمثلها.

ثم لم يقل أحد من أهل السُّنة: إذا قلنا: إنَّ لله علمًا وقدرةً وسمعًا وبصرًا إنَّ ظاهره غير مراد ثم يفسر بصفاتنا. فكذلك لا يجوز أن يقال: إنَّ ظاهر اليد والوجه غير مراد؛ إذ لا فرق بين ما هو من صفاتنا جسم أو عرض للجسم. ومن قال: إنَّ ظاهر شيء من أسمائه وصفاته غير مراد فقد أخطأ؛ لأنه ما من اسم يسمى الله ﷻ به إلَّا والظاهر الذي يستحقه المخلوق غير مراد به فكان قول هذا القائل يقتضي أن يكون جميع أسمائه وصفاته قد أريد بها ما يخالف ظاهرها ولا يخفى ما في هذا الكلام من الفساد.

والمعنى الثاني: أنَّ هذه الصفات إنما هي صفات الله ﷻ كما يليق بجلاله نسبتها إلى ذاته المقدسة كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته، فيعلم أنَّ العلم صفة ذاتية للموصوف ولها خصائص وكذلك الوجه. ولا يقال: إنه

مستغن عن هذه الصفات؛ لأنَّ هذه الصفات واجبة لذاته. والإله المعبود ﷻ هو المستحق لجميع هذه الصفات.

وكذلك فعله نعلم أنَّ الخلق هو إبداع الكائنات من العدم، وإن كنا لا نكيف ذلك الفعل، ولا يشبه أفعالنا؛ إذ نحن لا نفعل إلا لحاجة إلى الفعل والله غني حميد.

وكذلك الذات تعلم من حيث الجملة، وإن كانت لا تماثل الذوات المخلوقة، ولا يعلم ما هو إلَّا هو، ولا يدرك لها كيفية. فهذا هو الذي يظهر من إطلاق هذه الصفات وهو الذي يجب أن تحمل عليه.

فالمؤمن يعلم أحكام هذه الصفات وآثارها وهو الذي أريد منه؛ فيعلم أنَّ الله على كل شيء قدير، وأنَّ الله قد أحاط بكل شيء علمًا، وأنَّ الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، وأنَّ المؤمنين ينظرون إلى وجه خالقهم في الجنة، ويتلذذون بذلك لذة ينغمر في جانبها جميع اللذات ونحو ذلك. كما يعلم أنَّ له ربًّا وخالقًا ومعبودًا، ولا يعلم كنه شيء من ذلك؛ بل غاية علم الخلق هكذا: يعلمون الشيء من بعض الجهات ولا يحيطون بكنهه وعلمهم بنفوسهم من هذا الضرب(١).

والمقصود: أنَّ نصوص الصفات عند السلف تحمل على ظاهرها، وهو ما يتبادر إلى الذهن أو يسبق إلى الفهم من معاني الصفة. فإذا قيل: لله علم وقدرة وسمع وبصر وللمخلوق علم وقدرة وسمع وبصر؛ فهم معنى مشتركًا كليًّا

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/٣٥٥-٣٥٨) مختصرًا.

بين ما وصف الله به وبين وما وصف به خلقه. ثم لكل ما يخصه عند الإضافة والتخصيص، فإذا قيل علم: علم به أنه إدراك المعلوم، وعند الإضافة يتمايز، فعلم الله يمايز غيره بأنه أزلي باق محيط بكل شيء ولا يلحقه نقص ولا نسيان ولا يسبقه جهل ولا هو مكتسب، وإذا قيل علم زيد: علم به أنه إدراك المعلوم لكنه علم محدث مكتسب قاصر يلحقه الجهل والنسيان.

فتبين بهذا العلاقة بين اللفظ الظاهر والمشترك.

المطلب الخامس:
علاقة القدر المشترك بالتنزيه

أساس الشبهة التي دخلت على من نفى الصفات إنما هو من تقديرهم القدر المشترك خارج الذهن، وبالتالي نفوا التشبيه بين الله ﷻ وبين خلقه؛ لتقديرهم أنَّ إثباته من جهة إثبات القدر المشترك يتنافى مع القاعدة التي قرروها من نفي التشابه بين الله وخلقه، فتوهموا بإثبات القدر المشترك الوقوع في التمثيل والتشبيه المحذور.

والذي يجب القطع به أنَّ الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه. فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطئ قطعًا، كما قال نعيم بن حماد – شيخ البخاري –: «من شبه الله تعالى بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله تعالى به نفسه ولا رسوله ﷺ تشبيهًا»(١).

وهذا هو الذي تقوم على نفيه وتنزيه الرب عنه الأدلة الشرعية والعقلية. فالقدر المشترك المتضمن الاشتراك في أصل المعنى لا يلزم منه التشبيه بحال، بل التنزيه حاضر في معتقد السلف؛ لأنَّ من أصولهم أنه ﷻ:

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن القيم (٢٢١).

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [سورة الشورى: ١١] لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. وأنَّ نصوص الصفات تمر كما جاءت، ويؤمن بها وتصدق وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل. وقد حكى غير واحد إجماعهم على أنها تجري على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، وأنَّ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات يحتذى حذوه ويتبع فيه مثاله؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية؛ فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية(١).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٥٥-٣٥٨).

المطلب السَّادس:
علاقة القدر المشترك بالتجسيم

مصطلح التجسيم من المصطلحات الحادثة التي لم ترد في الكتاب والسُّنة، وكثيرًا ما يطلق من النفاة للصفات تجاه مثبتيها تشنيعًا على مذهبهم(١). مع اتفاق السلف على كفر من شبه الله بخلقه(٢) بل وقولهم: إنَّ لفظ التجسيم من الألفاظ المجملة التي لا تثبت ولا تنفى من جهة معناها حتى يستفصل بالمراد بها. وأمَّا اللفظ فلا ريب إنه لا يستعمل لأنه لفظ مبتدع وهو في الوقت نفسه موهم.

وكل طائفة تستخدمه فيما تراه فبعضهم يجعله كل قائم بذاته، وبالتالي يطلق على كل موجود خارج الذهن، ويدخلون في ذلك الهواء والروح(٣).

---

(١) انظر: نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (٣٦٠/١) اعتقاد أهل السُّنة للإسماعيلي (٣٣) تحريم النظر في كتب الكلام للمقدسي (٥٧)

(٢) انظر: نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (٧١/١) شرح اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (٥٣٢/٣).

(٣) وهو مذهب الكرامية. انظر: الشامل في أصول الدين للجويني (٢٨٧) بيان تلبيس الجهمية (٥١٠/١) شرح المواقف للجرجاني (١٩٢/٢).

ومنهم من يجعله كل ما كون من الجواهر المفردة(١).

ومنهم من يجعله كل جوهر قابل للأعراض كالحركة واللون والسكون(٢).

ومنهم من يجعله كل من تصح فيه الجهات كاليمين والشمال ويشار إليه(٣).

ومنهم من يجعله كل ما كان قابلًا للرؤية(٤).

ومنهم من يجعله كل ما كان قابلًا للتركيب(٥).

فكل طائفة لها اصطلاح خاص في لفظ التجسيم ينطلقون منه؛ ولذا لا بد من الاستفصال فيه حين الإخبار به أو عدمه. يقول ابن تيمية: «فالجسم في اللغة هو البدن والله منزه عن ذلك وأهل الكلام قد يريدون

(١) الجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ. انظر: لمع الأدلة للجويني (٨٧) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني (٢٥٢) مذاهب الإسلاميين لبدوي (١٨٢/١) نظرية الجوهر الفرد عند المتكلمين للدكتور/ سعيد معلوي (١٧-١٩).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٢١٧).

(٣) هو قول أبي الهذيل العلَّاف حكاه عنه الأشعري في مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (٢٠٧).

(٤) انظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٦٧٣، ٦٨٣) المطالب العالية للرازي (١٣/٢) الأربعين في أصول الدين له (٥).

(٥) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني (٢٧) وانظر: التمهيد في الرد على الملحدة والرافضة والخوارج والمعتزلة له (٤٤) والتعريفات للجرجاني (١٠٣) المطالب العالية للرازي (٢٨/٢).

بالجسم ما هو مركب من الجواهر المفردة أو من المادة والصورة. وكثير منهم ينازع في كون الأجسام المخلوقة مركبة من هذا وهذا؛ بل أكثر العقلاء من بني آدم عندهم أنَّ السموات ليست مركبة لا من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة؛ فكيف يكون رب العالمين مركبًا من هذا وهذا؟ فمن قال: إنَّ الله جسم وأراد بالجسم هذا المركب؛ فهو مخطئ في ذلك. ومن قصد نفي هذا التركيب عن الله؛ فقد أصاب في نفيه عن الله لكن ينبغي أن يذكر عبارة تبين مقصوده. ولفظ التركيب قد يراد به أنه ركبه مركب أو أنه كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمع أو أنه يقبل التفريق والله منزه عن ذلك كله.

وقد يراد بلفظ الجسم والمتحيز ما يشار إليه بمعنى: أنَّ الأيدي ترفع إليه في الدعاء، وأنه يقال: هو هنا وهناك. ويراد به القائم بنفسه، ويراد به الموجود. ولا ريب أنَّ الله موجود قائم بنفسه، وهو عند السلف وأهل السُّنة: ترفع الأيدي إليه في الدعاء، وهو فوق العرش. فإذا سمى المسمي ما يتصف بهذه المعاني جسمًا؛ كان كتسمية الآخر ما يتصف بأنه حي عالم قادر: جسمًا، وتسمية الآخر ما له حياة وعلم وقدرة: جسمًا»(١).

والعلة التي أوقعت الرمي بهذه التهمة هي الإخلال بتصور القدر المشترك والقياس الفاسد من تشبيه الخالق بالمخلوق، وأنَّ إثبات الأسماء أو الصفات يلزم منه اتفاق المسمى فيلزم بذلك تشبيه الله بخلقه(٢).

---

(١) شرح حديث النزول (٢٣٨) وما بعدها وهو في مجموع الفتاوى (٥/٤١٩-٤٢٨).

(٢) انظر: نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (١/٤٣٦) التدمرية (٣٩) دعاوى =

وهؤلاء ينازعون في مسألة التجسيم من عدة مقدمات:

أحدها: من جهة اصطلاحهم التي اصطلحوا عليها في تسمية الجسم. وقد مر من كلام شيخ الإسلام مخالفتهم للغة العرب في اصطلاحهم.

الثاني: من جهة أنَّ تسميتهم ما يتصف بهذه الصفات بالجسم، وأنه بدعة في الشرع واللغة؛ فلا أهل اللغة يسمون هذا جسمًا، بل الجسم عندهم هو البدن. كما نقله غير واحد من أئمَّة اللغة وهو مشهور في كتب اللغة(١).

وأمَّا في الشرع فقد ذكر الله لفظ الجسم في موضعين من القرآن؛ في قوله ﷻ: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة:٢٤٧]، وفي قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [سورة المنافقون:٤]، والجسم: قد يفسر بالصفة القائمة بالمحل، وهو القدر والغلظ، كما يقال: هذا الثوب له جسم، وهذا ليس له جسم: أي له غلظ وضخامة بخلاف هذا(٢).

ولم ينقل في الشرع ولا عن الأنبياء السابقين ولا عن الصحابة ولا عن التابعين ومن تبعهم من سلف الأمَّة إثبات هذا اللفظ أو نفيه. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأمَّا الشرع، فالرسل وأتباعهم الذين من أمَّة موسى وعيسى ومحمد ﷺ، لم يقولوا: إنَّ الله جسم، ولا إنه ليس بجسم، ولا إنه

=

المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد (١٣٧).

(١) انظر: الصحاح للجوهري (١٨٨٧/٥).

(٢) انظر: شرح حديث النزول (٢٣٩).

جوهر، ولا إنه ليس بجوهر. لكن النزاع اللغوي والعقلي والشرعي في هذه الأسماء، هو مما أحدث في الملل الثلاث بعد انقراض الصدر الأول من هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء»(١).

وترك السلف إطلاق لفظ الجسم بالنفي أو الإثبات جاء لوجهين:

«أحدهما: أنه ليس مأثورًا لا في كتاب ولا سُنَّة، ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمَّة المسلمين، فصار من البدع المذمومة.

الثاني: أنَّ معناه يدخل فيه حق وباطل، فالذين أثبتوه أدخلوا فيه من النقص والتمثيل ما هو باطل، والذين نفوه أدخلوا فيه من التعطيل والتحريف ما هو باطل»(٢).

ولوجود القدر المشترك هل يلزم لمن أثبت الأسماء والصفات أن يقال: إنه جسم لا كالأجسام؟

فالجواب ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنَّ الله يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، وليس في الكتاب والسُّنة أنَّ الله جسم حتىٰ يلزم هذا السؤال، بل من قال: إنه جسم لا كالأجسام كان مشبهًا»(٣).

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/٤٣٢) وانظر: شرح حديث النزول (٢٥٨).

(٢) منهاج السُّنة النبوية (٢/٢٢٥).

(٣) انظر: درء التعارض (١٠/٣١٢) حكاية المناظرة في العقيدة الواسطية (٣/ ١٦٨، ١٩٦) =

«ولو كان إثبات الصفات يقتضي التجسيم؛ لكان الرسول ﷺ إلى إنكار ذلك أسبق، وهو به أحق، وإن كان الطريق إلى نفي العيوب والنقائص ومماثلة الخالق لخلقه هو ما في ذلك من التجسيد والتجسيم؛ كان إنكار ذلك بهذا الطريق هو الصراط المستقيم كما فعله من أنكر ذلك بهذا الطريق من القائلين بموجب ذلك من أهل الكلام، فلما لم ينطق النبي ﷺ ولا أصحابه والتابعون بحرف من ذلك بل كان من نطق به موافقًا مصدقًا لذلك»(١).

وقد بيَّن القرآن الكريم الفرق بين الخالق والمخلوق، وأنه لا يجوز أن يسوى بينهما في شيء، فيجعل المخلوق ندًّا للخالق. كما قال ﷻ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [سورة مريم:٦٥]، وقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [سورة النحل:١٧]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [سورة الإخلاص:٤]، «وقد علم بالعقل أنَّ المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو كان المخلوق مماثلًا للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقدمه، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه، بل يجب حدوثه وإمكانه فلو كانا متماثلين للزم اشتراكهما في ذلك فكان كل منهما يجب وجوده وقدمه ويمتنع وجوب وجوده وقدمه، ويجب حدوثه وإمكانه

=

من مجموع الفتاوى.

(١) درء التعارض (٧/٩٥).

فيكون كل منهما واجب القدم، واجب الحدوث، واجب الوجود ليس واجب الوجود يمتنع قدمه لا يمتنع قدمه، وهذا جمع بين النقيضين»(١).

ومن هنا فالاشتراك في الأسماء والصفات لا يعني تماثل المسمى والموصوف عند الإطلاق(٢).

(١) شرح العقيدة الاصفهانية (٣٥).

(٢) انظر: التدمرية (٢٠-٣٠) الجواب الصحيح (٤/٤٢١-٤٢٤) منهاج السُّنة (٢/١١١) شرح حديث النزول (٧٥) درء التعارض (١٠/٣١٢) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٣-١٦١).

المطلب السَّابع:
علاقة القدر المشترك بالتشبيه

التشبيه في باب الصفات هو وصف الله ﷻ بشيء من صفات المخلوقين، وذلك بأن يثبت له ﷻ في ذاته أو صفاته وأفعاله من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق من الصفات؛ كأن يقال: يد الله مثل أيدي المخلوقين، واستواؤه كاستوائهم ونحو ذلك أو العكس.

يقول إسحاق بن راهويه: «إنما يكون التشبيه إذا قال يد كيدي، أو مثل يدي، أو سمع كسمعي، أو مثل سمعي، فهذا تشبيه. أمَّا إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول: كيف، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع؛ فهذا لا يكون تشبيها عنده. قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى:١١]»(١) وبمثل قوله قال الإمام أحمد والدارمي(٢).

---

(١) رواه الترمذي في جامعه، كتاب الزكاة، وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (٩٦) العلو للذهبي (١٢٠).

(٢) انظر: نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (٢٩٩/١) إبطال التأويلات لابي يعلى (٤٣/١) المختار في أصول السُّنة لابن البنا (٨١) التدمرية (١١).

فالتشبيه المنفي عن الله ﷻ يطلق على وصف الله ﷻ بشيء من خصائص المخلوقين وصفاتهم الخاصة بهم. والمشبه عندهم من مثل الله ﷻ بخلقه، ويدخل في معنى التشبيه من وصف الله ﷻ بصفات النقص والعجز(١).

والذي جر إلى الوقوع بالقول في التشبيه والمماثلة بين الخالق والمخلوق هو القدر المشترك الواقع حين إطلاق وصف الصفة، بحيث يجب ويجوز ويمتنع على أحدهما ما يكون للآخر.

وهو الذي دفع المعطلة ونفاة الصفات إلى القول بنفي الصفات تنزيهًا للباري عن المماثلة والمشابهة ظنًّا منهم أنَّ إثبات صفة للخالق فيها اشتراك مع المخلوق.

وقد ذكر الإمام أحمد هذه العلة عن الجهمية في نفيهم للصفات، وأنَّ وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو رسوله ﷺ فيه تشبيه للخالق بالمخلوق(٢).

وعلى هذا المفهوم المنحرف في مفهوم التشبيه وصف هؤلاء المبتدعة كل من أثبت الصفات التي نفوها عن الله ﷻ بأنه مشبه(٣). وبناء عليه

---

(١) انظر: منهاج السُّنة (٢/٥٩٥) ومجموع الفتاوى (٦/١١٧).

(٢) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة (٢٥).

(٣) انظر: الإرشاد للجويني (٥٥) تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (١٤٤) شرح المقاصد للتفتازاني (٢/٤٨).

جعلوا المباينة بين الخالق والمخلوق في اللفظ والمعنى العام وأنَّ إثباتها إنما هو التشبيه الذي يجب نفيه عن الله ﷻ.

وقد ذكر الإمام أحمد أنهم إنما يريدون بقولهم هذا التعطيل المحض، وأنَّ مقتضى قولهم وصف الله بالعدم(١).

فالذي ضل بسببه الجهمية والمعطلة هو اللبس الحاصل في اللفظ المشترك بين صفات الخالق والمخلوق والمعنى العام المشترك في الصفة، وأنَّ ذلك هو التشبيه الذي يجب نفيه عنه الله ﷻ.

ولا ريب أنَّ مشاركة الشيء للشيء من بعض الوجوه ومخالفته من بعض الوجوه لا يعد تمثيلًا كما دلت عليه الأدلة السمعية والعقلية: فقد وصف الله ﷻ طعام أهل الجنة بأنه متشابه فقال: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [سورة البقرة:٢٥] أي: متشابهًا في الصورة والشكل مختلفًا في الطعم والحقيقة(٢). وكما في قوله ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [سورة البقرة:١١٨] فوصف القولين بالتماثل والقلوب بالتشابه لا بالتماثل، فإنَّ القلوب وإن اشتركت في هذا القول فهي مختلفة لا متماثلة.

(١) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (٢٥) وبيان تلبيس الجهمية (١/١٢٦).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/٢١٧) تفسير السعدي (٢٩).

وفي الحديث: «**وبينهما أمور مشتبهات**»(١). فقد دل على أنه لا يعلمها بعض الناس. وهي في نفس الأمر ليست متماثلة. بل بعضها حرام وبعضها حلال(٢)، وفي الربا قال ﷺ: «**الحنطة بالحنطة مثلًا بمثل**»(٣)، «وقد أراد به الاستواء في الكيل دون الوزن وعدد الحبات وصلابة الحبة ورخاوتها. وقد دلت الأدلة السمعية على جواز مشاركة الشيء للشيء من بعض الوجوه دون بعض كما دل عليه العقل كذلك، فإنَّ العقل يعلم الأعراض مثل الألوان وأنها تشبه بعضها بعضًا قوةً وضعفًا، وكذلك الأجسام، وإن كانت حقيقتها ليست مماثلة؛ فليست حقيقة الماء مماثلة لحقيقة التراب ولا النبات ولا الحيوان ولا النار، وإن كانوا اشتركوا في كونهم جواهر وأجسام وقائمين بأنفسهم بل ومسمى الوجود»(٤).

وأمَّا العقل فإنه يفهم أنه لا يلزم من لفظ التشبيه أنه يجوز على الآخر ما يجوز عليه، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب عليه ما يجب عليه، وأنَّ العقل لا يمتنع عليه ذلك، وذلك أنَّ كل موجودين فلا بد أن يكون بينهما نوع مشابهة ولو من بعض الوجوه البعيدة، ورفع ذلك رفع للوجود. كما قال

---

(١) رواة البخاري في صحيحه، كتاب: الايمان، باب: فضل من استبرأ لدينه (٥٢) ومسلم في صحيحه، كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات (١٥٩٩).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٣٩٧/٢) ط العمران.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند برقم (٧٥٤٩) وابن ماجه في سننه، كتاب: التجارات، باب: الصرف وما لا يجوز برقم (٢٢٥٥) وصححه الألباني في صحيح السنن.

(٤) الجواب الصحيح (٣٩٦/٢-٣٩٨) ط العمران.

الإمام أحمد في رده على الجهمية في زعمهم أنه شيء لا كالأشياء حيث قال: «قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون بالشنعة بما يقرون في العلانية»(١).

فما من شيئين إلَّا وبينهما قدر مشترك ومشابهة من بعض الوجوه.

وهذا هو الذي قرره أهل السُّنة واعترف به بعض المتكلمين؛ حيث قرر أنَّ إثبات المشابهة بين الشيئين من بعض الوجوه مع اختلافهما من وجوه - وذلك باتفاقهما في القدر المشترك - أمر لا بد منه بما تدل عليه اللغة والأدلة العقلية(٢).

وقد أقر أبو المعالي الجويني بأنَّ إنكار القدر المشترك يؤدي إلى إنكار الصفات للباري ﷻ حتى ذكر أنَّ طائفة من النفاة غلت في النفي فعطلت حيث قالوا: إنَّ الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه، وقالوا على هذا: القديم ﷻ لا يوصف بالوجود، بل يقال: ليس بمعدوم وكذلك لا يوصف بأنه قادر عالم حي، بل يقال: إنه ليس بعاجز ولا جاهل ولا ميت، وهذا مذهب الفلاسفة والباطنية، ثم ذكر أنَّ من أوجه الرد على هؤلاء أن يقال: «الاتفاق على السواد يشارك البياض في بعض صفات الإثبات من الوجود والعرضية واللونية، ثم هما مختلفان، وكذلك الجوهر والعرض، والقديم والحادث؛ لا يمتنع اشتراكهما في صفة واحدة مع

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (٢٥).

(٢) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي (١٥٠) التمهيد في أصول الدين له (١٣).

اختلافهما في سائر الصفات، ويقال لهم: أتثبتون الصانع المدبر أم لا تثبتونه؟ فإن أثبتوه؛ لزمهم من الحكم بإثباته ما حذروه، فإنَّ الحادث ثابت فاستويا في الثبوت»(١).

والمقصود: أنَّ بين التشبيه من وجه دون وجه وبين القدر المشترك تلازم وترابط لا ينفك أحدهما عن الآخر، فالتشابه في أصل الصفة هو بذاته القدر المشترك القائم، وليس هو التشبيه المنفي عن الله ﷻ إذ نفي ذلك تعطيل محض.

(١) ذكره عنه شيخ الإسلام في درء التعارض (٥/١٨٨).

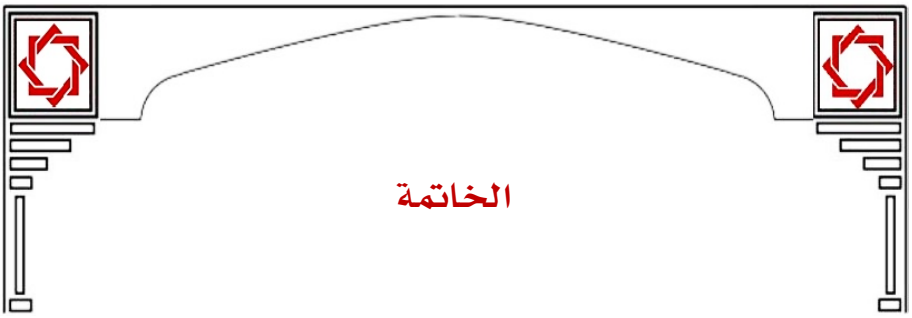

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

ففي ختام البحث فقد توصلت - بحمد الله وتوفيقه - إلى نتائج وتوصيات:

أما النتائج فمن أهمها:

١-أهمية العناية بالقدر المشترك في باب الصفات، وأنَّ محور الخلاف القائم إنما هو من جهة اللبس فيه.

٢-أهمية العناية بالمصطلحات، وأن يعرف الدارس اصطلاح كل فن ومرادهم به.

٣-أنَّ أكثر الخلاف في باب الصفات إنما هو من جهة متعلقات اللفظ المشترك.

٤-أنَّ الإهمال في هذا الباب يؤدي إلى مفاسد خطيرة في ديننا أهمها نسبة الغلط والانحراف إلى نصوص الوحيين في باب الاعتقاد.

٥-العناية بالألفاظ الشرعية من أهم ما يحسم النزاع الحاصل في هذا

الباب.

٦-النأي عن الألفاظ المحدثة المبتدعة في هذا الباب وردها من جهة اللفظ، وأمَّا المعنى فيستفصل فيها فيقبل المعنى الحق الذي يوافق ما جاءت به النصوص الشرعية ويرد المعنى الباطل.

وأمَّا التوصيات:

فإنَّ الدِّراسات في هذا الباب لا تزال شحيحة، إذ غالب الفرق الإسلامية إنما وقعت فيما وقعت فيه من افتراق وابتداع وكان من أعظم أسباب ذلك: الالتباس في باب القدر المشترك فالخلاف والنزاع القائم في مسائل الأسماء والأحكام، والقضاء والقدر للقدر المشترك الأثر الكبير فيه.

ولذا أحث على المزيد من الأبحاث في هذا الباب وسد الثغرة فيه.

المصادر والمراجع

١- ابن تيمية السلفي ونقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات، تأليف: محمد خليل هراس، ط دار الكتب العلمية.
٢- اختلاف اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة، تحقيق: عمر محمود عمر، ط دار الراية، الطبعة الأولى.
٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي، ط دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
٤- الاعتصام، للإمام الشاطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. وأخرى بتحقيق مجموعة من أهل العلم ط دار ابن الجوزي.
٥- الإيمان، لابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.
٦- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، تحقيق: مجموعة من أهل العلم، ط مجمع الملك فهد رَحِمَهُ اللَّهُ.
٧- التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، لابن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٨- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٩- التوحيد وإثبات صفات الرب لمحمد بن إسحاق ابن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، ط مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.
١٠- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز العسكر وآخرون، ط دار العاصمة.
١١- الحجة في بيان المحجة، لقوام السنة أبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد ربيع هادي ومحمد أبو رحيم، ط دار الراية، الطبعة الأولى.
١٢- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية.
١٣- دراسة الصفات الإلهية في الأروقة الحنبلية، تأليف: علاء حسن إسماعيل، ط تبصير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ.
١٤- دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد، تأليف: الدكتور/ عبد الله بن صالح الغصن، ط دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
١٥- الرد على الجهمية والمعطلة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط دار الراية.
١٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، ط دار طيبة، الطبعة الثانية.
١٧- شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، ط دار المنهاج، الطبعة الأولى.
١٨- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب

الأرنؤوط، وعبد الله التركي، ط مؤسسة الرسالة.

١٩- شرح العقيدة الواسطية، لمحمد خليل هراس، تحقيق: علوي السقاف، ط دار الهجرة الطبعة الأولى.

٢٠- شرح حديث النزول لابن تيمية، تحقيق: محمد الخميس، ط دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢١- شرح مسلم، للنووي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط دار المعرفة، ط السادسة ١٤٢٠هـ.

٢٢- الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم، لموفق الدين ابن قدامة الحنبلي، ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل، تحقيق: د/ عبد الله البراك، ط دار الوطن الطبعة الأولى.

٢٣- صفة النزول الإلهي ورد الشبهات حولها، تأليف: عبد القادر محمد الغامدي، ط مكتبة در البيان الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢٤- الصفدية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط دار الهدي النبوي ودار الفضيلة، ط الأولى ١٤٢١هـ.

٢٥- ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة، تأليف: الدكتور/ سعود بن سعد العتيبي، ط مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٢٦- العلو للعلي العظيم، للذهبي، تحقيق: عبد الله بن صالح البراك، ط دار الوطن، الطبعة الأولى.

٢٧- عون المريد شرح جوهرة التوحيد، تأليف: عبد الكريم تتان، ومحمد

أديب الكيلاني، ط دار البشائر، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٢٨- العين والأثر في عقائد أهل الأثر، للإمام عبد الباقي المواهبي البعلي الحنبلي، تحقيق: عصام قلعجي، ط دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٩- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، للبزدوي، تأليف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٠- مجموع الرسائل والمسائل، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط بدون.

٣١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه، ط على نفقة الملك فهد رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣٢- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، اختصار محمد الموصلي، تحقيق: الحسن بن عبد الرحمن العلوي، ط أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٣٣- مذاهب الإسلاميين، لعبد الرحمن بدوي، ط دار العلم للملايين، الطبعة الثانية.

٣٤- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، تأليف: أحمد عبد الرحمن القاضي، ط دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٣٥- مسألة في توحيد الفلاسفة، لابن تيمية، تحقيق: مبارك الحثلان، ط دار الفتح للدراسات، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.

٣٦- المستصفى من علم الأصول، للغزالي، دراسة وتحقيق: حمزة زهير حافظ، ط دار الهدي النبوي، ط الأولى ١٤٣٤هـ.
٣٧- مشكلة الكليات المنطقية، للدكتور/ ماهر عبد العزيز الشبل، ط ابن النديم، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م.
٣٨- المعجم الفلسفي، لجميل صليبا، ط الشركة العالمية للكتاب، ط ١٤١٤هـ.
٣٩- المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، تأليف: عبد الله بن محمد القرني، ط دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٤٠- معيار العلم، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، ط دار المعارف بمصر.
٤١- مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، تأليف: جابر إدريس علي أمير، ط أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٤٢- مقالة التعطيل والجعد بن درهم، تأليف: الدكتور/ محمد بن خليفة التميمي، طبعة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٤٣- مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين، تأليف: الدكتور/ محمد محمود آل خضير، ط دار تكوين، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ.
٤٤- مقالة الجهم بن صفوان وأثرها في الفرق الإسلامية، تأليف: ياسر قاضي، ط أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
٤٥- الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، طبعة مكتبة الفيصلية بمكة.

٤٦- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمام بن سعود الإسلامية.
٤٧- منهج إمام الحرمين الجويني في تقرير العقيدة، تأليف: أحمد آل عبد اللطيف، ط مركز الملك فيصل للبحوث، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٤٨- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرض ونقد، تأليف: سليمان بن صالح الغصن، ط دار العاصمة، الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ.
٤٩- نظرية الجوهر الفرد عند المتكلمين حقيقتها وتاريخها والأخطار العقدية المترتبة على الاعتقاد بها، لسعيد محمد معلوي، ط دار النصيحة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
٥٠- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، تحقيق: رشيد الألمعي، ط مكتبة الرشد، ط الثانية.
٥١- هداية المريد لجوهر التوحيد، لبرهان الدين اللقاني المالكي، تحقيق: مروان حسين البجاوي، ط دار البصائر، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

Index of sources and references

1- Ibn Taymiyyah al-Salafi wa Naqduhu li-Masalik al-Mutakallimin wal-Falasifah fil-Ilahiyat, Muhammad Khalil Harras, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
2- Ikhtilaf al-Lafdh wal-Radd 'ala al-Jahmiyyah wal-Mushabbihah, Ibn Qutaybah, Edited by Omar Mahmoud Omar, Dar al-Raya, First Edition.
3- Adwa' al-Bayan fi Iydah al-Quran bil-Quran, Muhammad al-Amin al-Shinqiti, Dar ‘Alam al-Fawaid, First Edition, 1426 AH.
4- Al-I’tisam, Imam al-Shatibi, Edited by Abdul Razzaq al-Mahdi, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, First Edition, 1417 AH - 1996 CE. Another edition edited by a group of scholars published by Dar Ibn al-Jawzi.
5- Al-Iman, Ibn Taymiyyah, Edited by Muhammad Nasir al-Din al-Albani, al-Maktab al-Islami, Fifth Edition, 1416 AH.
6- Bayan Talbis al-Jahmiyyah fi Ta’siss Bida’hum al-Kalamiyyah, Ibn Taymiyyah, Edited by a group of scholars, King Fahd Complex.
7- Al-Tadmuriyyah Tahqiq al-Ithbat lil-Asma' wal-Sifat wa Haqiqat al-Jam’ bayna al-Qadar wal-Shar’, Ibn Taymiyyah, Edited by Muhammad al-Sa'wi, First Edition, 1405 AH.
8- Al-Ta’rifat, Ali ibn Muhammad al-Jurjani, Edited by Ibrahim al-Ibyari, Dar al-Kitab al-Arabi, Second Edition, 1413 AH.
9- Al-Tawhid wa Ithbat Sifat al-Rabb by Muhammad ibn Ishaq ibn Khuzaymah, Edited by Abdul Aziz al-Shahwan, Maktabat al-Rashd, First Edition.
10- Al-Jawab al-Sahih li-man Badal Din al-Masih, Ibn Taymiyyah, Edited by Abdul Aziz al-Askar and others, Dar al-‘Asimah.
11- Al-Hujjah fi Bayan al-Mahajjah, Qawwam al-Sunnah Abu al-Qasim al-Asbahani, Edited by Muhammad Rabi’ Hadi and Muhammad Abu Rahim, Dar al-Raya, First Edition.
12- Dar’ Ta'arud al-Aql wal-Naql, Ibn Taymiyyah, Edited by Muhammad Rashad Salim, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
13- Dirasat al-Sifat al-Ilahiyyah fil-Arwiqah al-Hanbaliyah, ‘Alaa

Hasan Ismail, Edited by Tabsir lil-Nashr wal-Tawzi', First Edition, 1443 H.

14- Da’awa al-Munaw'in li-Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah Ard wa Naqd, Dr. Abdullah bin Salih al-Ghassan, Dar Ibn al-Jawzi, First Edition, 1424 H.

15- Al-Radd ala al-Jahmiyyah wal-Mu'attilah lil-Imam Ahmad bin Hanbal, Edited by Abdul Rahman Umairah, Dar al-Raya.

16- Sharh Usul I'tiqad Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah, al-Lalikaee, Edited by Ahmad Sa'd Hamdan, Dar Tayyibah, Second Edition.

17- Sharh al-Aqeedah al-Asfahaniyah, Ibn Taymiyyah, Edited by Muhammad al-Sa'wi, Dar al-Minhaj, First Edition.

18- Sharh al-Aqeedah al-Tahawiyyah, Ibn Abi al-‘Izz al-Hanafi, Edited by Shuayb al-Arna’ut and Abdullah al-Turki, Muassasat al-Risalah.

19- Sharh al-Aqeedah al-Wasitiyah, Muhammad Khalil Haras, Edited by Alawi al-Saqqaf, Dar al-Hijrah, First Edition.

20- Sharh Hadith al-Nuzul, Ibn Taymiyyah, Edited by Muhammad al-Khamees, Dar al-‘Asimah, First Edition, 1414 AH.

21- Sharh Muslim, al-Nawawi, Edited by Khalil Ma'mun Shihaa, Dar al-Ma'rifah, Sixth Edition, 1420 AH.

22- Al-Sirat al-Mustaqim fi Ithbat al-Harf al-Qadim, Mawaffaq al-Din Ibn Qudamah al-Hanbali, included in a collection of three treatises, Edited by Dr. Abdullah al-Barak, Dar al-Watan, First Edition.

23- Sifat al-Nuzul al-Ilahi wa Rad al-Shubuhat Hawlaha, Abdul Qadir Muhammad al-Ghamdi, Maktabah Dar al-Bayan al-Hadithah, First Edition, 1421 AH.

24- Al-Safadiyah, Ibn Taymiyyah, Edited by Muhammad Rashad Salim, Dar al-Hadi al-Nabawi and Dar al-Fadilah, First Edition, 1421 AH.

25- Dawabit Isti'mal al-Mustalahat al-Aqadiyah wal-Fikriyah ‘inda Ahl al-Sunnah, Dr. Saud bin Sa’d al-Otaibi, Edited by Markaz al-Ta’seel lil-Dirasat wal-Buhuth, First Edition, 1430 AH.

26- Al-‘Uluw lil-‘Ali al-Adhim, al-Dhahabi, Edited by Abdullah bin Saleh al-Barak, Dar al-Watan, First Edition.

27- Awn al-Murid Sharh Jawharat al-Tawhid, Abdul Karim Tataan and Muhammad Adib al-Kilani, Dar al-Bashair, Second Edition, 1419 AH.

28- Al-Ain wal-Athar fi Aqaid Ahl al-Athar, Imam Abdul Baqi al-Mawahibi al-Ba'li al-Hanbali, Edited by ‘Issam Qal’aji, Dar al-Ma'mun lil-Turath, First Edition, 1407 AH.
29- Kashf al-Asrar ‘an Usul Fakhr al-Islam, lil-Bazdawi, Abdul Aziz bin Ahmad bin Muhammad, Alaa al-Din al-Bukhari, Edited by Abdullah Mahmoud Muhammad Umer, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, First Edition, 1418 AH.
30- Majmu’ al-Rasa'il wal-Masa'il, Ibn Taymiyyah, Edited by Muhammad Rashad Salim, n.p.
31- Majmu’ Fatawa Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah, compiled and arranged by Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim and his son, Published under the patronage of King Fahd.
32- Mukhtasar al-Sawa'iq al-Mursalah 'ala al-Jahmiyyah wal-Mu'attilah, Ibn al-Qayyim, summarized by Muhammad al-Musili, Edited by al-Hasan bin Abdul Rahman al-Alawi, Adwa' al-Salaf, First Edition, 1425 AH.
33- Madhahib al-Islamiyyin, Abdul Rahman Badawi, Edited by Dar al-Ilm lil-Malayin, Second Edition.
34- Madhhab Ahl al-Tafwidh fi Nusus al-Sifat, Ahmed Abdul Rahman al-Qadhi, Dar Ibn al-Jawzi, Second Edition, 1424 AH.
35- Mas'alah fi Tawhid al-Falasifah, Ibn Taymiyyah, Edited by Mubarak al-Hathlan, Dar al-Fath lil-Dirasat, First Edition, 1439 AH.
36- Al-Mustasfa min Ilm al-Usul, Al-Ghazali, Study and Editing by Hamza Zuhair Hafidh, Dar al-Hadi al-Nabawi, First Edition, 1434 AH.
37- Mushkilat al-Kuliyyat al-Mantiqiyyah, Dr. Maher Abdul Aziz al-Shibil. Ibn al-Nadeem, First Edition, 2020 AD.
38- Al-Mu'jam al-Falsafi, Jamil Saliba, al-Sharikah al-‘Alamiyyah lil-Kitab, 1414 AH.
39- Al-Ma’rifah fil-Islam: Masadiruha wa Majaalatuha, Abdullah bin Muhammad al-Qarni, Dar ‘Aalam al-Fawaid, First Edition, 1419 AH.
40- Mi'yar al-Ilm, Abu Hamid al-Ghazali, Edited by Sulaiman Dunya, Dar al-Ma'arif, Egypt.
41- Maqalat al-Tashbih wa Mawqif Ahl al-Sunnah minha, Jaber Idris Ali Amir, Adwa' al-Salaf, First Edition, 1422 AH.
42- Maqalat al-Ta'til wal-Ja'd bin Dirham, Dr. Mohammed bin

Khalifah al-Tamimi, Adwa' al-Salaf, First Edition, 1418 AH.

43- Maqalat al-Tafwidh bayn al-Salaf wal-Mutakallimin, Dr. Mohammed Mahmoud Aal Khudayr, Dar Takween, First Edition, 1437 AH.

44- Maqalat al-Jahm bin Safwan wa Atharuha fil-Firaq al-Islamiyyah, Yasir Qadhi, Adwa' al-Salaf, First Edition, 1426 AH.

45- Al-Milal wal-Nihal, Al-Shahrastani, Edited by Mohammed Sayyid Kilani, Maktabat al-Faysaliyyah, Mecca.

46- Minhaj al-Sunnah al-Nabawiyyah, Ibn Taymiyyah, Edited by Mohammed Rashad Salim, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

47- Manhaj Imam al-Haramayn al-Juwayni fi Taqreer al-Aqeedah, Ahmed Aal Abdul Latif, King Faisal Center for Research, First Edition, 1414 AH.

48- Mawqif al-Mutakallimin min al-Istidlal bi-Nusus al-Kitab wal-Sunnah: 'Arad wa Naqd, Sulaiman bin Saleh al-Ghassan, Dar al-‘Asimah, Second Edition, 1433 AH.

49- Nazariyyat al-Jawhar al-Fard ‘inda al-Mutakallimin: Haqiqatuha wa Tarikhuha wal-Akhtaar al-Aqadiyyah al-Mutarattibah ‘ala al-I'tiqad biha, Sa’id Mohammed Mu’allawi, Dar al-Nusihah, First Edition, 1433 AH.

50- Naqd al-Imam Abu Sa'id Uthman bin Sa'id 'ala al-Mirrisi al-Jahmi al-Anid, Edited by Rashid al-Alma’i, Maktabat al-Rushd, Second Edition.

51- Hidayat al-Murid li Jawhar al-Tawhid, Burhan al-Din al-Liqani al-Maliki, Edited by Marwan Hussein al-Bajawi, Dar al-Basa'ir, First Edition, 1430 AH.

فهرس الموضوعات

الموضوع: **الصفحة**

متعلَّقات القَدْرِ المشترك في باب الصفات – دراسة تحليليَّة –.... ١٧٥
ملخص البحث باللغة العربيَّة..... ١٧٧
ملخص البحث باللغة الإنجليزيَّة..... ١٧٨
المقدمة..... ١٧٩
التمهيد..... ١٨٢
المبحث الأوَّل: المراد بالقدر المشترك..... ١٨٥
المطلب الأول: حقيقة القدر المشترك في الصفات..... ١٨٦
المطلب الثاني: الفرق بين حقيقة المعنى وأصل المعنى..... ١٩٣
المطلب الثالث: الوجود الذهني والوجود الخارجي..... ١٩٧
المبحث الثاني: متعلقات القدر المشترك..... ٢٠٣
المطلب الأول: علاقة القدر المشترك بالتفويض..... ٢٠٥
المطلب الثاني: علاقة القدر المشترك بالمتشابه..... ٢١٨
المطلب الثالث: علاقة القدر المشترك بالكيفية..... ٢٢٨
المطلب الرابع: علاقة القدر المشترك باللفظ الظاهر..... ٢٣١
المطلب الخامس: علاقة القدر المشترك بالتنزيه..... ٢٣٨
المطلب السَّادس: علاقة القدر المشترك بالتجسيم..... ٢٤٠
المطلب السابع: علاقة القدر المشترك بالتشبيه..... ٢٤٧

الخاتمة..... ٢٥٣
فهرس المصادر والمراجع باللغة العربيَّة..... ٢٥٥
فهرس المصادر والمراجع باللغة الإنجليزيَّة..... ٢٦١
فهرس الموضوعات..... ٢٦٥

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH
COLLEGE OF THEOLOGY AND DA'WAH
SAUDI SCIENTIFIC ASSOCIATION
FOR SCIENCES OF THEOLOGY,
RELIGIONS, SECTS & IDEOLOGIES

JOURNAL OF THEOLOGICAL STUDIES

A Refereed Academic Journal

Volume (16) - Number (33) - Rajab (1445 AH) - January (2024 CE)